

النخبة الوزارية المغربية (١٩٥٥-٢٠٠٠): دراسة في ثوابت الخصائص وتغيراتها(*)

أ. محمد الرضواني
أستاذ العلوم السياسية
كلية الناضور - المملكة المغربية

ملخص:

تحاول هذه المقالة دراسة خصائص النخبة الوزارية المغربية منذ الاستقلال إلى سنة ٢٠٠٠. وتقدم في هذا الشأن العديد من المعطيات الإحصائية حول المنحدر الجغرافي، ومتوسط السن، والمستوى التعليمي، والخلفية المهنية للوزراء المغاربة، وعلاقتها بالتعيين الوزاري، ومختلف التحولات التي شهدتها هذه الخصائص، تبعاً لتحولات الحياة السياسية المغربية وتطوراتها.

مقدمة:

يعتبر مقترب النخبة من المقتربات التقليدية في علم السياسة، الذي عرف نجاحاً كبيراً في الدول الغربية منذ أواسط القرن العشرين، والذي ساهم في دراسة ميكانيزمات اشتغال الأنظمة السياسية، والكشف عن "ميزان القوى" الداخلية التي تتحكم في انتظامها وصيرورتها، وكذا في إنتاج السياسات العامة وتنفيذها.

وإذا كانت زوايا وأوجه تناول النخبة متعددة، فإن مدخل دراسة الخصائص يعتبر أهمها، وهو المدخل الذي يتوخى دراسة الملامح المميزة للنخبة اعتماداً على مؤشرات موضوعية نابعة من إحصائيات وثائقية.

(*) أجزى البحث بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٩م.

ولاشك أن النخبة السياسية في دول العالم الثالث تتميز بمكانة مهمة، وأدت دوراً كبيراً في رسم مسار أنظمتها السياسية، ومن ثم، يعدُّ هذا المقترَب مفيداً في دراستها وتتبع مختلف تغيراتها وحركيتها. ويعتبر المغرب نموذجاً حياً عن هذه الأنظمة؛ نظراً لمكانته الإقليمية وللتطورات السياسية المهمة التي عرفها طيلة فترة الاستقلال.

ونظراً لتعدد أنواع النخب، فإن هذه الدراسة تقتصر على دراسة بنية النخبة الوزارية، ويجد هذا الاختيار مغزاه في أنه يعد مدخلاً مهماً لفهم طبيعة النظام السياسي المغربي، حيث تنصب حول نخبة سياسية رسمية تتقاطع مع نخب أخرى، سواء كانت حزبية أم برلمانية أم إدارية أم اقتصادية، ومن شأن ذلك إبراز نمط تجنيد النخبة في المغرب وطبيعتها، والبحث في مختلف التغيرات التي عرفت، ومدى واقعية هذه الأخيرة في نظام سياسي يتميز بوجود مؤسسة ملكية فاعلة في مختلف الميادين.

وتشمل هذه الدراسة جل الوزراء الذين وردت أسماؤهم في التشكيلات الحكومية بين ديسمبر ١٩٥٥ و ٢٠٠٠ بمختلف أصنافهم: الوزراء الأولون، ووزراء الدولة، والوزراء العاديين والمنتدبون، وكتاب الدولة ونوابهم والأمناء العامون للحكومة.

ولأن الحياة السياسية المغربية عرفت تغيرات مختلفة وتطورات مهمة، ارتأينا تقسيمها إلى أربع مراحل أساسية، على أساس معيار علاقة الفاعلين الرئيسيين في الحقل السياسي المغربي، وهي على النحو التالي: المرحلة الأولى: من ديسمبر ١٩٥٥ إلى ١٩٦٤، المرحلة الثانية: من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤، المرحلة الثالثة: من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ والمرحلة الرابعة: من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠.

وإذا كانت الإشكالية التقليدية التي تطرحها دراسات النخب تدور حول من هم أعضاء النخبة؟ وماذا يعملون؟ فإن إشكالية هذه الدراسة تقتصر لدواعٍ منهجية على الشق الأول. ومن ثم، تمحورت حول من النخبة الوزارية المغربية؟ وما التغيرات التي عرفت؟.

المطلب الأول

الخصائص السوسولوجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى جانب من خصائص النخبة الوزارية المغربية، متمثلة في معطى السن والأصل الجغرافي.

الفرع الأول

الخصائص الديمغرافية

من شأن دراسة مؤشر السن لدى النخبة الوزارية المغربية، أن يساهم في إبراز مدى تغير متوسط سن الحكومات المغربية (الفقرة الأولى)، وكذا الكشف عن الأجيال التي هيمنت على هذه النخبة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى – متوسط سن الوزراء:

يشكل معطى السن محور نقاش وجدال بين المفكرين والساسة، حول جوانب عديدة؛ تحديد سن الترشيح والتصويت، وسن القادة والحاكمين، والصراع المستمر بين الأجيال في مختلف التنظيمات...، ويغدو ذلك طبيعياً، لأن السن في عالم السياسة يعتبر مصدراً للهبة والحنكة والنفوذ^(١)، ولاكتساب الرأسمال الاجتماعي الذي يتطلب وقتاً طويلاً^(٢). كما يعتبر معيار السن – إلى جانب معايير أخرى – أحد أهم العناصر للانتماء إلى النخبة السياسية^(٣).

(١) LEVEAU Rémy, Le fellah marocain défenseur du trône, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 2^{ème} édition, 1985, p. 151.

(٢) قرنفل حسن، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق. مقارنة سوسولوجية للانتخابات التشريعية بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ١٦٧.

(٣) أسمال كوليت، مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد ٩ – ١٠، الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص ١٣.

وعليه، فدراسة متوسط سن الوزراء من شأنه أن يساهم في الكشف عن سن الشخصيات الحكومية التي عرفها المغرب طيلة الحياة السياسية لفترة الاستقلال، وكذا الكشف عن نسبة "التشبيب" في التشكيلات الحكومية والتأكد من صحة بعض الخطابات السياسية^(٤).

شهد المغرب في بداية الاستقلال نخباً سياسية "شابة"، وهي ظاهرة عمت مختلف النخب: إدارية^(٥)، وحزبية^(٦)، ومحلية^(٧)، وكذلك النخبة الحكومية التي تميزت بمشاركة شخصيات وزارية "شابة".

وقد راوح متوسط سن وزراء المرحلة الأولى (١٩٥٥-١٩٦٤) بين ٣٦,٧٧ سنة بالنسبة لحكومة عبد الله إبراهيم في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨، وست وأربعين سنة (٤٦,٣٧) بالنسبة لحكومة الحسن الثاني في ٥ يناير ١٩٦٣ (الجدول رقم ١)، ويعود ارتفاع متوسط سن هذه الأخيرة إلى مشاركة شخصيات حكومية متقدمة في السن مثل أحمد بلا فريج^(٨)، وعبد القادر بن جلون^(٩)، ومحمد الفاسي^(١٠)، وأحمد باحنيني^(١١).

(٤) نقصد هنا الخطابات السياسية التي تتحدث عن "التشبيب" في التنظيمات والمؤسسات السياسية، وهي عادة خطابات القادة "الشيوخ".

(٥) KHATIBI Abdelkadir, Note descriptive sur les élites administratives et économiques marocaines, A.A.N., Editions du centre national de recherches scientifiques, 1968, p. 82.

(٦) BERRADY Lhachmi et autres, La Formation des élites politiques maghrébines, L.G.D.J., Paris, 1973, p.142.

(٧) LEVEAU Rémy, Ibid., pp.167 -171.

(٨) الممثل الشخصي للملك ووزير الخارجية، كان عمره ٥٦ سنة.

(٩) وزير منتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية، العمر نفسه.

(١٠) وزير البريد والتلغراف والهاتف، العمر نفسه.

(١١) وزير العدل كان عمره نحو ٥٤ سنة.

جدول رقم ١: المعدل المتوسط لسن وزراء
المرحلة الأولى ١٩٥٥ - ١٩٦٤^(١٢)

الحكومات	المعدل المتوسط لسن الوزراء
حكومة ٧ ديسمبر ١٩٥٥	٤٠,٩ سنة
حكومة ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦	٤٤ سنة
حكومة ١٢ ماي ١٩٥٨	٣٩ سنة
حكومة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨	٣٦,٧٧ سنة
حكومة ٢٦ مايو ١٩٦٠	٤٠,٣٣ سنة
حكومة ٢٦ فبراير ١٩٦١	٤٢,٧ سنة
حكومة ٢ يونيو ١٩٦١	٤٢,٨ سنة
حكومة ٥ يناير ١٩٦٣	٤٦,٣٧ سنة
حكومة ١٣ نوفمبر ١٩٦٣	٤٢,٣٨ سنة
التعديل الوزاري في ٢٠ غشت ١٩٦٤	٤١ سنة

بينما يعود ارتفاع متوسط سن وزراء الحكومتين الأوليين إلى الظرفية السياسية، التي تمثلت في المفاوضات مع فرنسا، والتي فرضت ضرورة مشاركة زعماء الحركة الوطنية والشخصيات المقربة من القصر^(١٣).

وكان اعتماد الملك على شخصيات مستقلة عايشة الفترات الأولى للاستعمار، وراء ارتفاع متوسط سن باقي حكومات الفترة الأولى^(١٤).

(١٢) جميع الجداول من إنجاز الباحث.

(١٣) من زعماء الحركة الوطنية على سبيل المثال نذكر: محمد اليزيدي، ومحمد الدويري، وعبد الرحيم بوعبيد، وأحمد بن سودة، وعبد القادر بن جلون. ومن الشخصيات المقربة من القصر نذكر: امبارك البكاي، ومحمد الزغاري.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.141.

(١٤)

باستثناء الحكومتين الثانية والثالثة اللتين تحكم في "صغر" متوسط سن وزرائهما، الانتماء الحزبي لأغلب الشخصيات الحكومية^(١٥)، حيث انفتح القصر على نخبة حزبية شاركت في نضال الاستقلال في فتراته الأخيرة^(١٦).

أما بالنسبة للمرحلة الثانية (١٩٦٥-١٩٧٤)، فقد راوح متوسط سن الوزراء بين ٤١,١٩ سنة بالنسبة لحكومة ٦ يوليوز ١٩٦٧ و ٤٥ سنة بالنسبة لحكومة ١١ أغسطس ١٩٧١ (الجدول رقم ٢)، وعرفت جميع حكومات هذه المرحلة ارتفاعاً في متوسط السن مقارنة مع الحكومات السابقة، ولعل ذلك يعود إلى سببين رئيسيين:

- استمرار الوزراء في المناصب الحكومية، حيث شكلت هذه الحكومات من نسبة كبيرة من شخصيات الفترة السابقة.
- اعتماد الملك على مجموعة من الشخصيات المقربة من القصر^(١٧).

(١٥) المسعودي، أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي (من حكومة ١٩٥٥ إلى حكومة ١٩٨٥)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص. ٦٠.

(١٦) BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.141.

(١٧) الشخصيات المقصودة هي: أحمد أباحنيني صديق قديم للملك محمد الخامس، وعبدالهادي بوطالب من أهم أساتذة الحسن الثاني ومن المقربين إلى القصر الملكي، ومحمد أمزيان الزهراوي كان صديقاً للملك محمد الخامس ومحل ثقة الملك الحسن الثاني، ومحجوبي أحرسان، وإدريس السلوي، ومحمد معمري الزواوي، يعتبر من أصدقاء الملك محمد الخامس وكان رئيساً لديوانه كما يعتبر من أساتذته، ومولاي حسن بن إدريس العلوي ابن عم الملك الحسن الثاني، ومحمد أوفقي، وحدو الشيكرو أستاذ بالمعهد المولوي وشغل منصب مدير الديوان الملكي.

جدول رقم ٢: المعدل المتوسط لسن وزراء

المرحلة الثانية ١٩٦٥-١٩٧٤

الحكومات	معدل متوسط سن الوزراء
حكومة ٨ يونيو ١٩٦٥	٤٤,٣٦ سنة
حكومة ٦ يوليو ١٩٦٧	٤١,١٩ سنة
حكومة ١١ أغسطس ١٩٧١	٤٥ سنة
حكومة ١٢ أبريل ١٩٧٢	٤٤ سنة
حكومة ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢	٤٤,٧٣ سنة
التعديل الوزاري في ٢٥ أبريل ١٩٧٤	٤٢ سنة

واستمر مسلسل ارتفاع متوسط سن الوزراء في حكومات المرحلة الثالثة، حيث بلغ أصغر متوسط ٤٥,٤٨ سنة، وأكبر متوسط ٥١,٨ سنة في حكومة ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ (الجدول رقم ٣). ويرجع ارتفاع متوسط سن هذه الأخيرة إلى مشاركة زعماء الأحزاب السياسية بهدف الإشراف على سير الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨٣^(١٨).

وهذا يدل على أن المناصب الحكومية كانت خلال هذه المرحلة حكراً على المتقدمين في السن، بل إنه بتقدم الحياة السياسية المغربية تصاعدت ظاهرة "تشبيخ" الحكومات.

(١٨) نذكر من بينهم: عبد الرحيم بوعبيد (٦٣ سنة)، المحجوبي أحرضان (٥٩ سنة)، المعطي بوعبيد (٥٦ سنة)، امحمد بوسطة (٥٣ سنة) وأحمد عصمان (٥٣ سنة).

جدول رقم ٣: المعدل المتوسط لسن وزراء

المرحلة الثالثة ١٩٧٥-١٩٩١

الحكومات	معدل متوسط سن الوزراء
حكومة ١٠ أكتوبر ١٩٧٧	٤٥,٤٨ سنة
حكومة ٢٧ مارس ١٩٧٩	٤٦ سنة
حكومة ٥ نوفمبر ١٩٨١	٤٩,٤ سنة
حكومة ١٩ نوفمبر ١٩٨٣	٥١,٨ سنة
حكومة ١١ أبريل ١٩٨٥	٥٠ سنة

ويعزى ذلك بشكل كبير إلى هيمنة متقدمي السن على النخبة المغربية بصفة عامة، سواء الإدارية أو الحزبية أو البرلمانية، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النواب في برلمان ١٩٨٤ الذين يتجاوز عمرهم ٤٥ سنة نحو ٥٣,٩٥٪^(١٩).

وهذا يعني أن مؤشر ارتفاع السن شكل مصدراً من مصادر تجنيد النخبة الوزارية، ويبدو الأمر طبيعياً؛ لأن "ارتباط السياسة بالشيخوخة ليس مجرد ارتباط عرضي عابر، بل هو ارتباط صميمي وحميمي وكوني"^(٢٠).

وتعدُّ سيطرة متقدمي السن ظاهرة كونية، تشهدها أغلب الأنظمة السياسية العالمية، فمثلاً بلغ متوسط سن الوزراء في مصر في عهد أنور السادات نحو ٥٣ سنة، وكان في عهد الرئيس جمال عبد الناصر نحو خمسين سنة^(٢١)، كما عرفت تونس ارتفاعاً تدريجياً في متوسط سن

(١٩) SEHIMI Mustapha, Les élites parlementaires: continuité ou renouvellement?, in (١٩) Ouvrage collectif, Edification dun Etat moderne le Maroc de HASSAN II, Albin Michel, Paris, 1986, pp.95-113.

(٢٠) سيلا، محمد، للسياسة بالسياسة، في التشريح السياسي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ١٧٧.

(٢١) الجمل، مایسة، النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٦٦.

حكوماتها، فقد بلغ معدل سن الحكومة الأولى^(٢٢) نحو ٤١,١٦ سنة ليصل في الحكومة الرابعة^(٢٣) إلى ٥١,٩٨ سنة، ليرتفع في الحكومة السادسة^(٢٤) إلى ٥٤,٧١ سنة^(٢٥).

ولا تخالف الحكومات الجزائرية هذه الظاهرة، حيث بلغ متوسط سن عينة وزارية سنة ١٩٦٦^(٢٦) نحو ٣٨,٧٢ سنة^(٢٧)، وارتفع سنة ١٩٦٩^(٢٨) إلى ٤١ سنة^(٢٩)، ومتوسط السن نفسه عرفته حكومة هواري بومدين في ٢١ يوليو ١٩٧٠^(٣٠)، ليصل في حكومة عبد الحميد إبراهيمي في ٢٢ يناير ١٩٨٤ إلى ٤٩,٩ سنة^(٣١).

أما في الجمهورية الفرنسية الخامسة، فإن نزعة "تشبيخ" التشكيلات الحكومية تظل السمة الغالبة منذ سنة ١٩٥٩^(٣٢)؛ حيث بلغ متوسط سن التمثيلية داخل الحكومة نحو ٥٥ سنة^(٣٣)، ونادراً ما يصل إلى الحكومة وزراء أقل من ٣٥ سنة.

-
- (٢٢) حكومة الحبيب بورقيبة من ١٥-٤-١٩٥٦ إلى ٢٩-٧-١٩٥٧.
- (٢٣) حكومة محمد مزالي من ٢٥ أبريل ١٩٨٠ إلى ٨ يوليو ١٩٨٦.
- (٢٤) حكومة زين العابدين بن علي من ٢ أكتوبر ١٩٨٧ إلى ٧ نوفمبر ١٩٨٧.
- (٢٥) الشرفي منير، وزراء بورقيبة، مطبعة تونس، قرطاج، ١٩٨٩، ص ٢١.
- (٢٦) تتكون هذه العينة من ٢٥ وزيراً.
- (٢٧) Revue Maghreb, Notes biographiques, n° 17, 1966, pp. 42-49.
- (٢٨) تهم الدراسة عينة وزارية تتكون من ١٨ وزيراً.
- (٢٩) Revue Maghreb, Notes biographiques, n° 33, 1969, pp. 38-41.
- (٣٠) همت الدراسة ١٦ وزيراً من أصل ٢٣ وزيراً عرفت هذه الحكومة.
- (٣١) هي نسبة مستخلصة من بيوغرافيا الوزراء الجزائريين في كتاب:
Les élites Algériennes, Tome I, (Le Pouvoir Politique), EDIAFRIC, la documentation africaine, Paris, 1er édition, 1985, pp.37-51.
- (٣٢) CABANNES Jean, Le personnel gouvernemental sous la Cinquième République (1959-1986), L.G.D.J., Paris, 1990, p.108.
- (٣٣) GAXIE Daniel, Immuables et changeants: Les ministres de la Ve République, Revue Pouvoirs, n° 36, 1986, p.70.

ويؤكد متوسط سن وزراء حكومات التسعينيات (١٩٩٢-٢٠٠٠) هذه الظاهرة، حيث عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، وكان أصغر معدل للسّن هو ذلك الذي عرفته حكومة ١٧ يونيو ١٩٩٤ (الجدول رقم ٤)، بينما شكل متوسط سن وزراء حكومة عبد الرحمن اليوسفي الثانية في ٦ سبتمبر ٢٠٠٠ أكبر متوسط خلال هذه الفترة، وهو أعلى معدل طيلة الحياة السياسية المغربية.

جدول رقم ٤: المعدل المتوسط لسّن وزراء

المرحلة الرابعة ١٩٩٢-٢٠٠٠

الحكومات	معدل متوسط سن الوزراء
حكومة ١١ أغسطس ١٩٩٢	٥٤,١٧ سنة
حكومة ١١ نوفمبر ١٩٩٣	٥٢,١٦ سنة
حكومة ١٧ يونيو ١٩٩٤	٥٠,٢ سنة
حكومة ٢٧ فبراير ١٩٩٥	٥١,٦٥ سنة
حكومة ١٣ أغسطس ١٩٩٧	٥٢,١٤ سنة
حكومة ١٤ مارس ١٩٩٨	٥٠,٩ سنة
حكومة ٦ سبتمبر ٢٠٠٠	٥٤,٢١ سنة

ويعزى ارتفاع متوسط سن وزراء هذه الحكومة على الرغم من أنها حكومة شبه حزبية، إلى مشاركة نخبة استمرت طويلاً في المعارضة وفي الأجهزة القيادية لأحزابها، بحيث أن أزيد من ٤٠٪ من قيايدي الأحزاب السياسية المغربية يحتلون مناصبهم لمدة تزيد على عشر سنوات^(٣٤)، وتميزت هذه الشخصيات بتقدمها في السن.

(٣٤) هي نسبة خاصة بأحزاب: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، استخلصناها من: صميم عمر، بنية النخبة الحزبية بالمغرب، نخبة أحزاب الكتلة الديمقراطية نموذجاً، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس- أكادال الرباط، ١٩٩٧-١٩٩٨، الملحق.

وإن شكل الانتماء الحزبي لوزراء حكومات بداية الاستقلال إلى حدود حكومة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦ سبباً في "صغر" سن أعضائها^(٣٥)، فإنه بالمقابل كان من بين أسباب ارتفاع متوسط سن حكومتي اليوسفي الأولى في ١٤ مارس ١٩٩٨، والثانية في ٦ سبتمبر ٢٠٠٠، وقلت نسبة الوزراء الشباب الذين لا يربون على الأربعين سنة في التشكيلات الحكومية خلال التسعينيات، عكس ما كان سائداً في الستينيات والسبعينيات^(٣٦)، مما يؤكد بشكل كبير ظاهرة تشيخ "النخبة" الوزارية.

الفقرة الثانية - متغير تاريخ ولادة الوزراء:

إن أي تقسيم بحسب الأجيال هو تقسيم يرتكز على الملاحظة أكثر مما يرتكز على العلم والمنطق^(٣٧)، إلا أنه مفيد في تنظيم المعطيات الكمية وتحليلها، بذلك يبقى كل تقسيم تعسفياً نظراً لتداخل البيولوجي والزمني، "فتاريخ الأجيال السياسية هو دوماً تاريخ معقد"^(٣٨)، إلا أن دراسة متغير تاريخ ميلاد الوزراء من شأنه أن يسمح بمعرفة الأجيال التي وصلت إلى الحكومة في المغرب، وكذا الكشف عن تغير نسب تمثيلها.

يتضح من خلال الجدول رقم ٥ أن وزراء العقد الثالث (١٩٢١-١٩٣٠) عرفوا تمثيلاً مهماً في حكومات المرحلة الأولى (١٩٥٥-١٩٦٤)، حيث بلغت

(٣٥) المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ٦٠.

(٣٦) قرنفل، حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص ١٧١.

(٣٧) SEHIMI Mustapha, Les élites ministérielles au Maroc: constantes et variables, in le Maroc actuel, Editions du C.N.R.S., Paris, 1992, p. 211.

(٣٨) راجع كلاً من:

- بنجامين، سطورا، (حوار)، جريدة الأحداث المغربية، عدد ٥١٧، يونيو ٢٠٠٠، ص ٣.
- الزيدي، المنجي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر، عدد ٣، يناير - مارس ٢٠٠٢، ص ص ٢٧-٥٤.

نسبتهم ٤٨٪، وشكلت سنتا ١٩٢١ و ١٩٢٧ تاريخي ميلاد أغلب وزراء هذه المرحلة، مما يعني أن النخبة الوزارية خلال هذه الفترة نخبة "شابة". كما عرفت هذه الفترة مشاركة كبيرة لوزراء العقد الأول (١٩٠١-١٩١٠)، والثاني (١٩١١-١٩٢٠)، وبلغت نسبتهم ٤٤٪، وتدل هذه الأخيرة على الحضور الكبير لرجال الحركة الوطنية الذين ساهموا في الكفاح من أجل الاستقلال، وشكلت بذلك المشروعية التاريخية معياراً جوهرياً لتجديد النخبة الوزارية خلال هذه المرحلة، إلى جانب معيار الصداقة والوفاء للقصر، الذي كان وراء مشاركة العديد من الشخصيات في التشكيلات الحكومية لهذه الفترة^(٣٩).

وقد عرفت هذه الأخيرة مشاركة ستة وزراء أقل من ثلاثين سنة^(٤٠)، ووزير واحد تجاوز الستين حين دخوله الحكومة^(٤١). بينما مثلت شريحة الوزراء المزدادين بين ١٩٣١-١٩٤٠ نسبة ضئيلة، بلغت ٥,٣٣٪ (الجدول رقم ٥)، فما نسبة تمثيلها خلال المرحلة الثانية؟.

(٣٩) نذكر على سبيل المثال: امبارك لهبيل البكاي، وأحمد رضا اجديرية، وعبد المالك فرج، ومحمد المذبوح، ومولاي أحمد العلوي، وأحمد أباحنيني، وأحمد الطيبي بن هيمة، ومحمد أمزيان الزهراوي، ومحمد أوفقيير.

(٤٠) هؤلاء الوزراء هم: محمد الدويري (٢٩ سنة) وزير الأشغال العمومية في حكومة ٧ جنبر ١٩٥٥، والتهامي الوزاني (٢٨ سنة)، ومحمد المهدي بن عبد الجليل (٢٨ سنة)، وعبد الحفيظ القادري (٢٩ سنة)، وحسن الزموري (٢٩ سنة)، وعبد الرحمن الكوهن (٢٧ سنة).

(٤١) هو محمد أمزيان الزهراوي، وزير الدفاع الوطني في حكومة أحمد باحنيني، عين في ٢٠ غشت ١٩٦٤ عن سن تناهز ٦٧ سنة.

جدول رقم ٥: متغير تاريخ ازدياد وزراء
المرحلة الأولى ١٩٥٥-١٩٦٤

تاريخ الازدياد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
١٨٩٠-١٩٠٠	٢	٢,٦٧ ٪
١٩٠١-١٩١٠	١٨	٢٤ ٪
١٩١١-١٩٢٠	١٥	٢٠ ٪
١٩٢١-١٩٣٠	٣٦	٤٨ ٪
١٩٣١-١٩٤٠	٤	٥,٣٣ ٪
المجموع	٧٥	١٠٠ ٪

لقد عرفت شريحة هذا العقد أكبر مشاركة بنسبة ٤٣,٨٣ ٪، بينما تراجع تمثيل جيل العقد الأول (١٩٠١-١٩١٠)، والعقد الثاني (١٩١١-١٩٢٠) بشكل كبير؛ من ثمانية عشر وزيراً للعقد الأول، وخمسة عشر للعقد الثاني إلى خمسة وزراء لكل عقد خلال المرحلة الثانية، والتراجع نفسه شهده الوزراء المزدادون بين ١٩٢١-١٩٣٠؛ من ٤٨ ٪ خلال المرحلة الأولى إلى نسبة ٣٤,٢٥ ٪ خلال المرحلة الثانية (الجدول رقم ٦).

ونخلص إلى أن الوزراء المزدادين قبل سنة ١٩٣١ تراجعت نسبة تمثيلهم، من ٩٤,٦٧ ٪ خلال المرحلة الأولى إلى ٤٩,٣١ ٪ خلال المرحلة الثانية.

ويعني هذا أن نسبة تمثيل رجال الحركة الوطنية الأوائل في الحكومات المغربية عرفت خلال المرحلة الثانية تراجعاً ملحوظاً، فرضته تطورات وتغيرات شهدتها الحياة السياسية المغربية، متمثلة في ظروف حالة الاستثناء (١٩٦٥-١٩٧٠)، والمحاولتين الانقلابيتين لسنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، التي أرغمت الملك على تجنيد جيل جديد^(٤٢)؛ جيل المستقلين؛ الإداريين والتكنوقراطيين الذين استطاعوا

(٤٢) الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩، ص ٥٢.

متابعة دراستهم وتكوينهم خلال فترة الحماية، واستطاع الملك توظيفهم بشكل استراتيجي لإدارة هذه المرحلة.

جدول رقم ٦: متغير تاريخ ازدياد وزراء المرحلة الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٤

تاريخ الازدياد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
١٨٩٠-١٩٠٠	١	١,٣٧ %
١٩٠١-١٩١٠	٥	٦,٨٥ %
١٩١١-١٩٢٠	٥	٦,٨٥ %
١٩٢١-١٩٣٠	٢٥	٣٤,٢٥ %
١٩٣١-١٩٤٠	٣٢	٤٣,٨٣ %
١٩٤١-١٩٥٠	٣	٤,١١ %
دون معلومات	٢	٢,٧٤ %
المجموع	٧٣	١٠٠ %

من جانب آخر عرفت نسبة الوزراء أقل من ثلاثين سنة تراجعاً كبيراً، حيث لم تعرف هذه الفترة أية مشاركة لهذه الشريحة. وعلى العكس من ذلك شهدت نسبة الوزراء الذين شاركوا في إحدى حكومات هذه الفترة في سن يتجاوز الستين، ارتفاعاً مقارنة مع المرحلة السابقة، وبلغت نسبتهم ٥,٤٨٪، كما شهدت هذه المرحلة مشاركة وزير واحد تجاوز الثمانين سنة هو معمر الزواوي الذي ولد قبل سنة ١٩٠٠، وهو آخر تمثيل وإلى الأبد لهذا الجيل في النخبة الوزارية المغربية، وكذلك الأمر بالنسبة لجيل العقد الأول.

وقد استمرت مشاركة وزراء العقد الرابع (١٩٣١-١٩٤٠) بنسبة مهمة خلال المرحلة الثالثة، حيث مثل هذا العقد بـ ٥٠٪، كما شهدت أيضاً مشاركة مهمة للوزراء المزدادين بين ١٩٤١-١٩٥٠، حيث بلغ عددهم خمسة عشر وزيراً، مقابل ثلاثة وزراء خلال المرحلة الثانية. بالمقابل تراجعت شريحة العقد الثالث بشكل ملحوظ؛ من ٣٤,٢٥٪ خلال المرحلة الثانية إلى ١٠,٤١٪ خلال

المرحلة الثالثة، ومثل العقد الثاني بأقل نسبة خلال هذه المرحلة بلغت ٤,١٧٪، والنسبة الضعيفة نفسها شكلها الوزراء المنتمون إلى العقد السادس (١٩٥١-١٩٦٠) الذين عرفوا أول تمثيل لهم في الحكومات المغربية (الجدول رقم ٧).

جدول رقم ٧: متغير تاريخ ازدياد وزراء

المرحلة الثالثة ١٩٧٥-١٩٩١

تاريخ الازدياد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
١٩١١-١٩٢٠	٢	٤,١٧ ٪
١٩٢١-١٩٣٠	٥	١٠,٤١ ٪
١٩٣١-١٩٤٠	٢٤	٥٠ ٪
١٩٤١-١٩٥٠	١٥	٣١,٢٥ ٪
١٩٥١-١٩٦٠	٢	٤,١٧ ٪
المجموع	٤٨	١٠٠ ٪

وعلى عكس المرحلة الأولى لم تعرف هذه الفترة مشاركة أي وزير أقل من ثلاثين سنة، بل ونسبة قليلة من الوزراء أقل من أربعين سنة، لم يتجاوز عددهم تسعة^(٤٣)، مما يؤكد ظاهرة تقدم سن وزراء الحكومات المغربية بتقدم الحياة السياسية^(٤٤)، فبأي وتيرة استمرت هذه الظاهرة خلال التسعينيات (١٩٩٢-٢٠٠٠)؟.

(٤٣) الوزراء المعنيون هم: عباس الفاسي (٣٧ سنة)، والمنصوري بن علي (٣٣ سنة)، وعثمان السليمان (٣٦ سنة)، وعز الدين جسوس (٣٧ سنة)، وخالي هنا ولد الرشيد (٣٠ سنة)، ومحمد القباچ (٣٥ سنة)، ومحمد العنصر (٣٩ سنة)، وعبدالسلام بركة (٣٢ سنة) وحسن أبو أيوب (٣٨ سنة).

(٤٤) الظاهرة نفسها تعرفها النخب الحاكمة في الدول العربية راجع: شقير محمد، خصائص النخبة الحاكمة في الوطن العربي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد ٩-١٠، ١٩٨٩، ص ص ٢٣-٤٠.

جدول رقم ٨: متغير تاريخ ازدياد وزراء
المرحلة الرابعة ١٩٩٢-٢٠٠٠

تاريخ الازدياد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
١٩٣٠-١٩٢١	٢	٢,١ %
١٩٤٠-١٩٣١	٢٠	٢١,٠٦ %
١٩٥٠-١٩٤١	٥٢	٥٤,٧٤ %
١٩٦٠-١٩٥١	١٩	٢٠ %
١٩٧٠-١٩٦١	٢	٢,١ %
المجموع	٩٥	١٠٠ %

إن الشريحة المهيمنة في التمثيل الوزاري خلال التسعينيات هي المنتمية إلى الجيل الخامس، بنسبة ٥٢ وزيراً، وجيل العقد الرابع بنسبة عشرين وزيراً، كما عرف الوزراء المزدادون خلال العقد السادس (١٩٥١-١٩٦٠) تمثيلاً مهماً، بحيث ارتفعت نسبة تمثيلهم من ٤,١٧ % خلال المرحلة الثالثة إلى ٢٠ % خلال المرحلة الرابعة (الجدول رقم ٨).

بينما مثل العقد الثالث (١٩٢١-١٩٣٠) بوزيرين هما: عبد الرحمن اليوسفي المزداد سنة ١٩٢٤، والعلمي التازي المزداد سنة ١٩٣٠، وكان وراء مشاركتهما التقارب بين القصر والمعارضة، الذي توج بتشكيل حكومة شبه حزبية على رأسها وزير أول منتم سياسياً، بعد قطيعة امتدت منذ حكومة عبدالله إبراهيم في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨، وقد سمحت تشكيلة هذه الحكومة بدخول جيل سياسي ظل طويلاً خارج التسيير الحكومي.

يتبين مما سبق أن أزيد من ثلثي الوزراء (٧٣ وزيراً) ولدوا بعد سنة ١٩٤٠، وتمثل هذه الشريحة جيل المتنافسين على السلطة بعد الاستقلال؛ هذا الجيل الذي تأثر كثيراً بموروث الحركة الوطنية إلى حد الدفاع عنه كراسمال رمزي، إذ يتم اللجوء إلى الماضي (العزة، والاستقلال، والشهامة)

بشكل مكثف^(٤٥)، على الرغم من أن هذه النخبة "لا تملك إلا ذكريات هلامية عن مرحلة ١٩٤٠-١٩٥٦"^(٤٦).

ويتبين من المعطيات الكمية لهذه المرحلة أن أغلب الوزراء تقلدوا المناصب الوزارية بين سن ٤٢ و ٥١ سنة؛ مما يؤكد سيطرة متقدمي السن على المناصب الوزارية في المملكة المغربية خلال هذه المرحلة، على عكس ما يحاول الخطاب السياسي الحزبي ترويجه، من قبيل توسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح آفاق العمل السياسي للشباب^(٤٧).

بل أكثر من ذلك شهدت فترة التسعينيات أكبر نسبة من الوزراء الذين يتجاوز عمرهم ستين سنة، وبلغ عددهم نحو ستة وزراء من أصل ٩٥ وزيراً بنسبة ٦,٣١٪، جلهم دخلوا إلى الحكومة بتشكيل حكومتي عبد الرحمن اليوسفي في ١٤ مارس ١٩٩٨^(٤٨) و ٦ سبتمبر ٢٠٠٠^(٤٩)، وهذا يعني عودة جيل الحركة الوطنية إلى التمثيل داخل التشكيلات الحكومية بعد انقطاع دام طويلاً.

(٤٥) BENALI Driss, Maroc: Pays des jeunes menacé par de veille idées, Revue ALASAS, n° 42, Mai 1982, pp. 6-10.

(٤٦) ساعف عبد الله، النخب المغربية وإشكالية الإصلاح في: مؤلف جماعي، التمثيلية، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص ص ٦١-٧٣.

(٤٧) في خطاب النخبة الحزبية حول الشباب يمكن الرجوع إلى مختلف تقارير مؤتمرات الأحزاب السياسية في السنوات الأخيرة دون استثناء.

(٤٨) نقصد الوزراء: عبد الرحمن اليوسفي، الوزير الأول الذي عين وهو في سن ٧٤ سنة، ومحمد اليازغي، وزير مكلف إعداد التراب الوطني، عين في منصبه وهو في سن ٦٣ سنة، والعلمي التازي، وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية الذي شارك في الحكومة لأول مرة في سن ٦٨ سنة، وعبد الحميد عواد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف التوقعات الاقتصادية والتخطيط، شارك في الحكومة وهو في سن ٦٠ سنة، ومحمد العربي المساري وزير الاتصال الذي عين في منصبه وهو في سن ٦٢ سنة.

(٤٩) نقصد الوزير امحمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري الذي عين في منصبه وهو في سن ٦١ سنة.

جدول رقم ٩: متغير تاريخ ازدياد الوزراء المغربية
خلال جميع المراحل ١٩٥٥-٢٠٠٠

تاريخ الازدياد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
١٨٩٠-١٩٠٠	٣	١,٠٣ %
١٩٠١-١٩١٠	٢٣	٧,٩ %
١٩١١-١٩٢٠	٢٢	٧,٥٦ %
١٩٢١-١٩٣٠	٦٨	٢٣,٣٧ %
١٩٣١-١٩٤٠	٨٠	٢٧,٤٩ %
١٩٤١-١٩٥٠	٧٠	٢٤,٠٥ %
١٩٥١-١٩٦٠	٢١	٧,٢٢ %
١٩٦٠-١٩٧٠	٢	٠,٦٩ %
دون معلومات	٢	٠,٦٩ %
المجموع	٢٩١	١٠٠ %

نخلص مما سبق إلى أن أغلب الوزراء الذين عرفتهم التشكيلات الحكومية منذ الاستقلال إلى حدود سنة ٢٠٠٠، مزدانون بين ١٩٢١ و ١٩٤٠، حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٥٠٪، وأزيد من نصف الوزراء كانت ولادتهم قبل سنة ١٩٤١، وبلغت نسبتهم نحو ٦٧,٣٥٪.

وإذا كانت نسبة الوزراء الذين تم تعيينهم لأول مرة، في سن أقل من ثلاثين سنة لا تشكل سوى ٢,٠٦ ٪ طيلة الحياة السياسية المغربية، فإنه يتضح جلياً أن بنية النخبة الحكومية ظلت مغلقة بنسبة كبيرة، إذ شهدت سيطرة الجيل الذي عايش فترة الحماية وساهم في الكفاح من أجل الاستقلال، ولعل هذا يعد من الأسباب الرئيسية التي جعلت الثقافة السياسية المغربية، تعرف ذلك الحضور المكثف لموروث الحركة الوطنية الذي طبع الحياة السياسية المغربية لفترات طويلة.

الفرع الثاني الخصائص الجغرافية

ثمة مسلمة من الناحية السوسولوجية بتعددية كل مجتمع؛ جغرافية، واجتماعية، وعرقية، ودينية... تظهر بدرجات متفاوتة في شكل تباينات وتمظهرات سياسية، من خلال أحزاب، ونقابات، وجمعيات ومؤسسات سياسية....

بالنسبة للمغرب، يتفق جل الباحثين على عدم تجانسه جغرافياً، وعلى تعدديته في هذا المجال^(٥٠)، لكن دون أن تصل بنايات هذه التعددية إلى حد الاكتفاء الاقتصادي والسياسي^(٥١)، إنه ليس مجتمعاً "موزاييكياً" على الرغم من حضور الخصوصية الجهوية والإقليمية في الحياة السياسية المغربية، وفي وعي النخبة السياسية.

فلا يمكن لأحد أن يتجاهل الاختلاف والتباين بين المناطق؛ وبالخصوص بين المنطقة التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني، وتلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، أو بين المناطق الساحلية ومناطق الداخل، أو بين المغرب النافع وغير النافع الذي عبر عنه الجغرافي ج. سليريي منذ ١٩٢٧ بقوله: "هل يمكن أن نتصور مغربيين؟ مغرب نافع مجهز على الطريقة الأوروبية وآخر غير نافع محروم من وسائل التقدم ومتروك للأساليب الأهلية"^(٥٢)، أو بين تلك الثنائية المجالية القديمة: السهل - الجبل، التي تعكس ثنائية سياسية: المخزن - السبية أو النظام - الفوضى، والمتجلية حالياً في العالم الحضري والعالم القروي.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.145.

(٥٠)

(٥١) الزيات، عبد الحليم، التحديث السياسي في المجتمع المصري، دراسة سوسيو-تاريخية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢٤٩.

(٥٢) الناصري، محمد، مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن، في كتاب جماعي، التحولات الاجتماعية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣١.

وبذلك تشكل دراسة الخلفية الجغرافية للوزراء^(٥٣)، خطوة للكشف عن مدى فاعلية هذه التعددية في التمثيل الحكومي، وعن مدى اعتبار هذا المتغير معياراً مستقلاً لتجديد النخبة الوزارية.

الفقرة الأولى - "وزن" الأقاليم في التمثيل الحكومي:

اعتبرت مدينة فاس مركزاً لإمداد المخزن برجالاته وخدماته، وأدت نخبتها أدواراً فعالة في الحياة السياسية للدولة المغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فهي التي كانت تؤسس لمشروعية السلطان الذي لا يعتبر كذلك "إلا إذا اعترفت به فاس" على حد تعبير إدمون دوتيه^(٥٤)، وهي التي تزعمت في بعض الحالات حركة المعارضة ضد السلطان، مثل ما حدث مع المولى سليمان^(٥٥)، وهي التي تجسد المشروعية "الشريفية" التاريخية التي اعتمدت عليها الدولة في العهدين السعدي والعلوي^(٥٦).

وعلى الرغم من مختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفها المغرب، فإن فاس حافظت على مكانتها كمركز لإمداد المخزن بنخبه حتى بعد الاستقلال^(٥٧)، سواء كانت حزبية^(٥٨)، أم إدارية أم اقتصادية^(٥٩)، أم حكومية.

(٥٣) لدراسة الخلفية الجغرافية للوزراء اعتمدنا على معيار مكان الازدياد.

(٥٤) بورقية، رحمة، العرف والعلماء والسلطة في القرن التاسع عشر (المغرب)، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد ٧، ١٩٨٤، ص ١٥٩.

(٥٥) أشرعي، أحمد، "النخبة" والسلطة عند الزياني في بداية القرن التاسع عشر، مجلة أبحاث، عدد ١٩-٢٠، ١٩٨٨، ص ١٥.

(٥٦) شقير، محمد، تطور الدولة في المغرب من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠٠٠، ص ص ٧٧-٧٨.

(٥٧) الدغيمر، حسن، الموظفون السامون بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس -أكدال، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ١٧.

(٥٨) راجع مرجع برادي الهاشمي (BERRADY Lhachmi) السالف الذكر بالنسبة للنخبة الحزبية بين ١٩٥٥-١٩٧٠.

(٥٩) شقير، محمد، مراحل تشكيل النخبة السوسية بالمغرب، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد ٩-١٠، ١٩٨٩، ص ١٦٤.

وقد هيمنت مدينة فاس على نسب التمثيل داخل الحكومات المغربية، وشاركت بنسب مرتفعة خلال جميع المراحل؛ بنسبة ٣٧,٣٤٪ خلال المرحلة الأولى، و٢٦,٠٢٪ خلال الفترة الثانية، و٢٧,٠٨٪ خلال المرحلة الثالثة (الجدول رقم ١١)، وتستمد فاس هذه المكانة المهمة في التمثيل الحكومي من تضافر مجموعة من الأسباب:

- الإشعاع الثقافي؛ حيث تعتبر جامعة القرويين مؤسسة علمية وإيديولوجية مهمة، حافظت على وضعها في أثناء الحماية، التي تخرج فيها العديد من أعضاء النخبة السياسية.
- امتلاكها لبورجوازية قديمة ومؤثرة استطاعت الاستفادة من فرص التعليم العالي بالخارج^(٦٠).
- الإشعاع السياسي؛ بحيث شكلت مدينة فاس معقلاً للحركة الوطنية ورجالاتها^(٦١)، وشهدت ميلاد حزبين كان لهما دور مهم في الحياة السياسية المغربية^(٦٢)؛ فنسبة مهمة من الوزراء خلال المرحلة الأولى ينتمون إلى هذين الحزبين اللذين ضما العديد من أفراد البورجوازية الفاسية^(٦٣).

وإلى جانب فاس تعد مدينة الرباط من المراكز المخزنية التي حافظت على مكانتها، حيث شاركت بثمانية وزراء في حكومات المرحلة الأولى، بنسبة ١٠,٦٧٪، وبنسبة ١٠,٩٥٪ خلال المرحلة الثانية، إلا أن نسبة مشاركتها تراجعت بشكل ملحوظ خلال المرحلة الثالثة، إذ لم تتعد ٢,٠٨٪ (الجدول رقم ١١)، وعلى الرغم

(٦٠) قرنفل، حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٦١) مثلاً تصل نسبة الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال المنحدرين من فاس نحو ٤٠,٩٪. راجع بيوغرافيا الموقعين على عريضة الاستقلال في: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، خمسون سنة على تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، ١٩٩٤.

(٦٢) هما حزب الاستقلال والشورى والاستقلال.

(٦٣) قرنفل، حسن، المرجع نفسه، ص ١٦٤.

من هذا التراجع فإن نسبة مشاركتها تبقى مهمة. ويعود ذلك إلى دور هذه المدينة في الحياة السياسية المغربية، حيث شكلت مقراً للإقامة العامة الفرنسية والمصالح الإدارية لسلطة الحماية، ومركزاً لاستقرار عائلات بورجوازية أندلسية في الماضي^(٦٤)، وموظفين ساميين وزعماء سياسيين في عهد الاستقلال، بالإضافة إلى الدور الكبير لثانوية مولاي يوسف في تخريج نخبة سياسية.

كما عرفت مدينة مراكش مشاركة مهمة في التشكيلات الحكومية خلال المراحل الثلاث، راوحت بين نسبة ٨٪ خلال المرحلة الأولى، ونسبة ٢,٧٤٪ خلال المرحلة الثانية، و٦,٢٥٪ خلال المرحلة الثالثة (الجدول رقم ١١)، وبذلك سجلت عاصمة الجنوب تمثيلاً كبيراً خلال الاستقلال، بعد أن ظلت بعيدة عن التمثيل داخل صفوف النخبة الحكومية خلال القرن التاسع عشر، حيث اقتصر تمثيلها على وزير واحد، هو علي المسفيوي^(٦٥).

والتطور نفسه في التمثيل الحكومي عرفته الدار البيضاء، التي أصبحت مركزاً اقتصادياً مهماً خلال الحماية، فبعد ما كان تمثيلها ضعيفاً، إن لم نقل منعدماً في "الحكومات" المخزنية خلال القرن التاسع عشر، أصبحت في عهد الاستقلال ذات تمثيل مهم داخل النخبة الوزارية، راوح بين ٥,٣٤٪ خلال المرحلة الأولى، ونسبة ٦,٨٥٪ خلال المرحلة الثانية، و٤,١٦٪ خلال المرحلة الثالثة، وهي نسبة مهمة، تترجم مكانة الدار البيضاء كمركز لاستقطاب النخبة السياسية^(٦٦) (الجدول رقم ١١).

(٦٤) الفاسي، عبد الإله، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ١٨٣٠-١٩١٢، مطابع الأطلس، الرباط، ١٩٩٦، ص ٥٢.

(٦٥) الشابي، مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٢٧.

(٦٦) راجع كلاً من:

- صميم، عمر، المرجع نفسه، ص ٢٧.

- المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ٧٣.

وحافظت كل من سلا^(٦٧)، ومكناس على أهميتهما كمركزين من مراكز المخزن، حيث عرفت مشاركة ثمانية وزراء لكل مدينة خلال حكومات المراحل الثلاث، وعلى الرغم من عدم مشاركة أي وزير منحدر من مكناس خلال المرحلة الأولى، فإن ماضيها "الإمبراطوري" وعلاقتها المستمرة بالسلطة المركزية، التي دعمتها عائلات مكناسية عريقة كابن إدريس وبلیمني بوعشرين، وعائلة بادو...^(٦٨)، ومستواها الاقتصادي كإحدى أهم المناطق الغنية في المغرب^(٦٩)، خول لها مشاركة تطورت تدريجياً بتقدم الحياة السياسية المغربية، حيث انتقلت نسبة مشاركتها من ٤,١١٪ خلال المرحلة الثانية، إلى نسبة ١٠,٤١٪ خلال المرحلة الثالثة، إلى ١٠,٥٢٪ خلال المرحلة الرابعة (الجدول رقم ١١).

جدول رقم ١١: الأصل الجغرافي للوزراء المغاربة

من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المدن		وزراء المرحلة الأولى		وزراء المرحلة الثانية		وزراء المرحلة الثالثة		وزراء المرحلة الرابعة		وزراء جميع المراحل	
فاس	٨	٪٣٧,٣٤	١٩	٪٢٦,٠٢	١٣	٪٢٧,٠٨	٦	٪٦,٣١	٦٦	٪٢٢,٦٨	
الرباط	٨	٪١٠,٦٧	٨	٪١٠,٩٥	١	٪٢,٠٨	١١	٪١١,٥٧	٢٨	٪٩,٦٢	
مراكش	٦	٪٨	٢	٪٢,٧٤	٣	٪٦,٢٥	٨	٪٨,٤٢	١٩	٪٦,٥٣	
الدار البيضاء	٤	٪٥,٣٤	٥	٪٦,٨٥	٢	٪٤,١٦	٦	٪٦,٣١	١٧	٪٥,٨٤	
سلا	٤	٪٥,٣٤	٣	٪٤,١١	١	٪٢,٠٨	٣	٪٣,١٥	١١	٪٣,٧٨	
الخميسات	٣	٪٤	١	٪١,٣٧	—	—	٣	٪٣,١٥	٧	٪٢,٤٠	

(٦٧) لمزيد من المعلومات حول مكانة مدينة سلا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، راجع: - براون كنيث، موجز تاريخ سلا ١٠٠٠-١٨٠٠، ترجمة حبيدة محمد ولعلو أناس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

(٦٨) الشابي، مصطفى، المرجع نفسه، ص ٢٣.

SEHIMI Mustapha, Ibid., p. 216.

(٦٩)

تابع / جدول رقم ١١: الأصل الجغرافي للوزراء المغاربة
من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المدن	وزراء المرحلة الأولى	وزراء المرحلة الثانية	وزراء المرحلة الثالثة	وزراء المرحلة الرابعة	وزراء جميع المراحل
طنجة	٢	٢	٢	٣	٥
الجديدة	٢	٢	٢	٤	١٠
آسفي	٢	١	١	٢	٥
صفرو	٢	١	١	٢	٣
مكناس	٢	٣	٥	١٠	١٨
وجدة	١	٥	٥	٤	١٠
الناظور	١	١	١	٢	٤
القنيطرة	١	١	١	٢	٤
أكادير	١	١	١	٢	٤
تازة	١	٣	٤	٢	٦
بركان	١	١	١	٢	٢
تطوان	١	٢	١	٢	٦
فكيك	١	١	١	١	٢
ولماس	١	١	١	١	١
وادي زم	١	١	١	٢	٢
سيدي قاسم	١	١	١	١	٢
دمنات	١	١	١	١	٢
موريتانيا	١	١	١	١	١
سطات	٢	٢	٣	١	٦
خريبكة	١	١	٢	١	٤
الصويرة	٢	٢	١	١	٣

تابع / جدول رقم ١١: الأصل الجغرافي للوزراء المغاربة
من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المدن	وزراء المرحلة الأولى	وزراء المرحلة الثانية	وزراء المرحلة الثالثة	وزراء المرحلة الرابعة	وزراء جميع المراحل
الرماني	—	١	—	١	٢,٦٨٪
مولاي إدريس زرهون	—	٢	—	١	١,٠٣٪
وزان	—	١	—	—	١,٣٤٪
تارودانت	—	—	١	—	١,٣٤٪
أزيلال	—	—	١	١	٢,٦٨٪
بني ملال	—	—	١	١	٢,٦٨٪
أصيلا	—	—	١	—	١,٣٤٪
تمارة	—	—	١	١	٢,٣٤٪
آزرو	—	—	١	—	١,٣٤٪
تافراوت	—	—	١	١	٢,٦٨٪
العيون	—	—	١	—	١,٣٤٪
إموزار مرموش	—	—	١	—	١,٣٤٪
قلعة السراغنة				١	١,٣٤٪
تاويرت				١	١,٣٤٪
تاونات				١	١,٣٤٪
تيفلت				١	١,٣٤٪
زاكورة				١	١,٣٤٪
إيفران				١	١,٣٤٪

تابع / جدول رقم ١١: الأصل الجغرافي للوزراء المغاربة
من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المدن	وزراء المرحلة الأولى	وزراء المرحلة الثانية	وزراء المرحلة الثالثة	وزراء المرحلة الرابعة	وزراء جميع المراحل
أحفير	-	-	-	١	١,٠٥٪
خنيفرة				٢	١,٧٢٪
وارزازات				١	١,٠٥٪
الراشيدية				١	١,٠٥٪
أمزي				١	١,٠٥٪
تزنيت				١	١,٠٥٪
الحسيمة				١	١,٠٥٪
تاغزيرت				١	١,٠٥٪
الخارج	-	٣	٤,١١٪	٢	١,٧٢٪
دون معلومات	١	٣	٤,١١٪	١	٢,٠٨٪
المجموع	٧٥	٧٣	٤٨	٩٥	٢٩١

بالمقابل عرفت مدينة تطوان تراجعاً مقارنة مع القرن التاسع عشر؛ فبعد ما كانت من أهم المراكز لإمداد المخزن بالعديد من أفراد النخبة المخزنية خلال هذا القرن^(٧٠)، عرفت مشاركة ضعيفة في الحكومات المغربية خلال الاستقلال، لم تتجاوز نسبة ٢٪ إلى حدود بداية التسعينيات^(٧١).

وإذا كانت هذه المدن عرفت تمثيلية مهمة ومستمرة خلال المراحل الثلاث، فإن هناك مراكز حضرية عرفت مشاركة ضعيفة إلى حدود بداية التسعينيات، كطنجة، ووجدة، وأكادير، والقنيطرة، وآسفي، والناضور (الجدول رقم ١١)، ويمكن تفسير ذلك بافتقار هذه المناطق لبنيات اقتصادية وتجهيزات تعليمية

(٧٠) الشابي، مصطفى، المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٧١) المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ٦٨.

لسنوات طوال بعد الاستقلال، كان من شأنها أن تساهم في إبراز نخبة قادرة على الوصول إلى مراكز السلطة المركزية.

وأكثر من ذلك ظلت العديد من الأقاليم محرومة من التمثيل لمدة طويلة، كالصويرة وتارودانت وبني ملال، بل هناك مدن لم تعرف مشاركة في التشكيلات الحكومية إلا في فترة التسعينيات، كالراشيدية، والقلعة، وتزنيت، وخنيفرة، وتاوريرت والحسيمة، بعد أن عرفت النخبة الوزارية بعض الانفتاح والانتساع من حيث التمثيل الإقليمي.

لكن دون أن يعني ذلك، الانفتاح على جميع الأقاليم، حيث ظلت بعض المدن غائبة عن المشاركة في التشكيلات الحكومية، كالعرائش، وطاطا، وكلميم، وبوجدور، ووادي الذهب، وابن سليمان، والمحمدية، وشفشاون، وسبتة ومليلية، ولعل ذلك يعود إلى الموقع الجغرافي والمستوى الاقتصادي الضعيف لبعض المدن، وغياب أو قلة مرتكزات النجاح (الجامعة، الأنشطة الثقافية والسياسية...)، أو لوضعها السياسي كما هو الشأن للمدينتين المغربيتين المحتلتين.

ومما سبق يمكن أن نستنتج الخلاصات التالية:

أ - هيمنة المدن الكبرى :

ينحدر أغلب الوزراء المغاربة من المدن الكبرى: فاس، والرباط، وسلا، والدار البيضاء، ومراكش ومكناس التي زودت النخبة الوزارية خلال المراحل الثلاث بـ ١١٥ وزيراً من أصل ١٩٦ بنسبة ٥٨,٦٧٪، وتكتسي هذه الهيمنة مجموعة من الصفات:

- أنها هيمنة مستمرة نسبياً طيلة مختلف مراحل الحياة السياسية المغربية.
- أنها هيمنة عامة تمس نخباً أخرى كالنخبة الاقتصادية^(٧٢) والحزبية^(٧٣)، بحيث تعتبر هذه المدن مراكز لتفريخ القيادات الحزبية،

(٧٢) GHALI BERRADA Mohammed, L'entrepreneur marocain une élite de transition, Thèse pour le doctorat d'Etat en sciences économiques, université de Bordeaux, 1968, p.6.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p. 147.

(٧٣)

وكذلك النخبة البرلمانية، فعلى سبيل المثال شكلت نسبة تمثيل هذه المدن في برلمان ١٩٧٧ نحو ٢٦,١٣٪، وليس هذا بظاهرة جديدة، فهذه المدن شكلت منذ القرن التاسع عشر مراكز لإمداد المخزن بالاطر والخدام من وزراء وسفراء^(٧٤)، واعتبرت معقلاً لرجال الحركة الوطنية، بحيث إن ٨١,٨٪^(٧٥) من الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال ينتمون إليها.

ب - النخبة الوزارية نخبة حضرية:

على الرغم من هيمنة العالم القروي ديموغرافياً مقارنة مع المجال الحضري، فإن هذا الأخير زود النخبة الوزارية بأغلبية أفرادها، وراوحت نسبة مشاركة الحواضر في التشكيلات الحكومية بين ٧٨,٩٥٪ خلال المرحلة الأولى، و٨٣,٣٣٪ خلال المرحلة الثانية، لتستقر في نسبة ٧٩,١٦٪ خلال المرحلة الثالثة.

وتنطبق الخاصية نفسها على دول أخرى كفرنسا، التي مثلت فيها الحواضر كمجال ترابي لانتماء الشخصيات الحكومية بين ١٩٥٩-١٩٨١ نحو ٥٥٪^(٧٦)، ومصر التي سيطرت فيها المناطق الحضرية على التشكيلات الحكومية سواء في عهد جمال عبد الناصر أو أنور السادات^(٧٧)، وكذلك تونس التي شكلت فيها المناطق الحضرية كمجال جغرافي لانتماء وزرائها هيمنة مطلقة^(٧٨).

(٧٤) الشابي، مصطفى، المرجع نفسه، ص ١١٢.

(٧٥) نتيجة مستخلصة من بيوغرافيا الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال. انظر:

- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، المرجع نفسه.

(٧٦) DOGAN Mattei, Filières pour devenir ministre de Their à Mitterrand, Revue Pouvoirs, n° 36, P.U.F., Paris, 1986, p.77.

(٧٧) الجمل، مایسة، النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٧٨) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٣٠.

والملاحظة نفسها تنطبق على النخبة الحكومية الجزائرية خلال الستينيات، حيث شكل الوزراء المنحدرون من المناطق الحضرية أزيد من ٦٠٪^(٧٩)، واستمرت خلال الثمانينيات، إذ تم الاعتماد بشكل كبير على المنحدرين من منطقة عنابة - قسنطينة^(٨٠)، أما ليبيا، فشهدت بين ١٩٦٣-١٩٦٩ مشاركة نسبة كبيرة من الوزراء المنحدرين من المناطق الحضرية^(٨١)، إلا أنه بعد الثورة شهدت توازناً بين الحواضر والبادي^(٨٢).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن تجنيد النخبة الوزارية من المناطق الحضرية هي ظاهرة عالمية^(٨٣)، ولا تقتصر هيمنتها على النخبة الوزارية فقط، بل يعتبر مركزاً لتوليد النخب السياسية المختلفة: الإدارية^(٨٤)، والحزبية^(٨٥) والبرلمانية.

(٧٩) نسبة مستخلصة اعتماداً على بيوغرافيا الوزراء الجزائريين من خلال ثلاث تشكيلات حكومية ١٩٦٦، ١٩٦٩ و ١٩٧٠. انظر:

- Revue MAGHREB, Notes biographiques, n° 17, 1966, pp. 42-49.

- Revue MAGHREB, Notes biographiques, n° 33, 1969, pp. 38-41.

(٨٠) ZARTMAN William, L'élite algérienne sous la présidence de Chadli Bendjedid, Maghreb- Machrek, n° 106, 1984, p.48.

(٨١) راجع كلاً من:

- السوري، صلاح الدين حسن، النخبة والسلطة، التجربة الليبية ١٩٥٢-١٩٦٩، في: النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث والمعاصر، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية- الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس، ١٩٩٢، ص ص ٣٠٥-٣٢٣.

- BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.123-124.

Ibid., p. 125.

(٨٢)

(٨٣) المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٨٤) REDOUANE Boujemaa, Le fonctionnaire marocain, société d'édition et de diffusion, Edition Almadariss, casablanca, 1983, p. 91.

(٨٥) راجع كلاً من:

- صميم، عمر، المرجع نفسه، ص ص ٢٥-٢٦.

- الهرماسي، عبد الباقي، المرجع نفسه، ص ٤٩.

- BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.147.

بالمقابل عرفت المناطق القروية تهميشاً في التمثيل داخل التشكيلات الحكومية المغربية، وشكلت مشاركتها نسبة قليلة، وأغلب المنحدرين من هذه المناطق هم من طبقة الأعيان، التي استفادت من امتلاكها لأراضٍ شاسعة واستطاعت تحقيق مستوى اقتصادي مرتفع، ساهم في تعليم أبنائها إما في المدارس الفرنسية وعلى رأسها كوليچ آزرو^(٨٦)، وإما في بعض الجامعات الأجنبية^(٨٧).

وقد تحكم في تجنيدها في بداية الاستقلال هاجس التوازنات السياسية، فكانت بعض المشاركات رمزية، مثل تعيين محمد المنبوح في حكومة عبد الله إبراهيم استجابة لمطالب سكان الريف، "الذين اشتكوا إلى لجنة البحث الملكية بقلّة تمثيلهم في الحكومة المركزية"^(٨٨)، بعد الأحداث التي عرفتتها المنطقة سنة ١٩٥٨، وكذلك تعيين فال ولد عمير في منصب وزير الدولة المكلف بشؤون موريتانيا والصحراء في حكومة ٢ يونيو ١٩٦١، بهدف العمل على استرداد موريتانيا للمغرب.

(٨٦) من بين الوزراء الذين درسوا بكوليچ آزرو نذكر: عبد الحميد الزموري، محمد التادلي، المحجوبي أحرسان، حدو الشيكرو والجنرال محمد أوفقيرو.

- بخصوص ثانوية آزرو، راجع:

- ابن هلال، محمد، الثانوية البربرية بأزرو: التكوين الممنهج لنبذة بربرية عسكرية ومدنية متميزة، ترجمة محمد حاتمي، مجلة وجهة نظر، عدد ١١، ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٣.

(٨٧) الحمزاوي، بوجمعة، دراسة الحياة السياسية المغربية ١٩٦٥-١٩٧١، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكادال- الرباط، ١٩٩٠، ص ٣٦.

(٨٨) راجع كلاً من:

- الورديغي، عبد الرحيم، الخفايا السرية في المغرب المستقل ١٩٥٦-١٩٦١، مطبعة الجديدة الرباط، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ١٧٧.

- آشفورد دوجلاس، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٦٤، ص ١٤٥.

هذا الهاجس في تحقيق "التوازن السياسي" هو الذي تحكم في تهميش المناطق القروية بل واستغلالها، بحيث كان العامل السياسي سيد السياسات العامة المتعلقة بإدارة المجال الترابي^(٨٩)، فبفعل أن العالم القروي وضع السيادة المغربية في بداية الاستقلال موضع التجربة، اجتماعياً واقتصادياً واستراتيجياً، اتجهت الدولة نحو ضبط المجال القروي ببنيات وأسلوب صارم، حول هذا المجال من حالة "السيية" التي كان عليها في الماضي إلى "مؤخرة" الدولة^(٩٠).

وظل المخزن ونخبه محكومة في وعيها ولاشعورها بضرورة التحكم في المجال القروي؛ لكونه اعتبر دائماً مصدر فوضى واضطراب، فبحسب تفكيرها يعد العالم القروي مستعداً للتمرد أكثر مما هو مستعد للتفكير والتسيير، مما عمق هامشية هذه المناطق اقتصادياً وثقافياً وإدارياً، والهامشية لا تنتج نخبة "وطنية" بقدر ما تخلق نخبة محلية، تكرر الضبط الترابي في إطار علائق الاستفادة المتبادلة بينها وبين الدولة.

ج - عدم التوازن بين المناطق :

تبعاً لما سبق نخلص إلى انعدام التكافؤ بين المناطق كمجال لتجديد النخبة الوزارية، حيث يبقى التحديد الذي حدده برادي وآخرون^(٩١) في نهاية الستينيات صالحاً في نهاية الثمانينيات، بذلك تشكل المناطق الممتدة على طول الحزام الساحلي من القنيطرة إلى آسفي ثم مراكش، بالإضافة إلى فاس ومكناس المناطق المهيمنة في التمثيل داخل النخبة الوزارية، بينما ظلت مناطق مثل سوس الذي اعتبر من المراكز العلمية التي تخرج منها العديد من العلماء، والشمال، تعرف تمثيلاً ضعيفاً، ولم تتجاوز نسبة تمثيلها إلى حدود بداية التسعينيات نسبة ٢,٥٥٪ و ٥,١٪ على التوالي.

(٨٩) الناصري محمد، المرجع نفسه، ص ١٥.

(٩٠) ALIOUA Khalid, Etat et contrôle de l'espace urbain, In ouvrage collectif, l'Etat Marocain dans la durée (1850-1985), imprimerie Fédala, Mohammedia, 1987, p.91.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.145.

(٩١)

وقد عرفت الحياة السياسية المغربية خلال التسعينيات حركية دستورية وسياسية، توجت بصعود أحزاب المعارضة السابقة للمشاركة في الحكومة، فإلى أي حد أثرت هذه التغيرات على المنحدر الجغرافي للنخبة الوزارية؟

الفقرة الثانية - تغيرات الخلفية الجغرافية:

شهدت الأصول الجغرافية لوزراء مغرب التسعينيات نوعاً من الاختلاف والتنوع، نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب، غير أن هذا لم يكن على درجة كافية من العمق والتجذر.

أ - ملامح الحركية في الخلفية الجغرافية :

- عرفت النخبة الوزارية خلال التسعينيات بعض التغيرات، نجملها فيما يلي:
- اتساع خريطة تمثيل الأقاليم في التشكيلات الحكومية؛ حيث وصلت لأول مرة إلى نحو أربعين إقليمًا، فقد تطورت من أربعة عشر في حكومة ١١ أغسطس ١٩٩٢، إلى ٢٥ إقليمًا في التشكيلة الحكومية لـ ١٤ مارس ١٩٩٨، وعرفت بذلك مشاركة وزراء ينحدرون من مناطق قروية، ومن مناطق ظلت تحسب ضمن المغرب "غير النافع".
 - تراجع النخبة الفاسية؛ فلأول مرة تفقد هذه الأخيرة مكانتها في صدارة النخبة الوزارية^(٩٢)، حيث لم يتعد تمثيلها نسبة ٦,٣١٪، ولأول مرة تفوقها أقاليم أخرى كالرباط التي وصلت نسبة مشاركتها ١١,٥٧٪، ومكناس التي وصلت نسبتها إلى ٩,٤٧٪، ومراكش التي بلغت نسبة تمثيلها ٨,٤٢٪.
- ويفسر بعض الباحثين ذلك بالهجرة التي عرفتتها النخبة الفاسية نحو مدن أخرى كالدار البيضاء والرباط، حيث استوطنت النخبة الفاسية المدينتين

(٩٢) ELMESSAOUDI Amina, Le profil du ministre Marocain au début des années quatre vingt dix, The Maghreb Review, Volume 21, n° 1-2, 1996, p. 80.

نظراً لارتباطها بوظائف سياسية واقتصادية فيهما، ولم تعد فاس وحدها على رأس المدن المغربية^(٩٣).

وعلى الرغم من أن هذا التفسير يحمل جزءاً من الحقيقة، بحيث أصبحت المدينتان مركزاً لاستقطاب النخبة السياسية، فإن الهجرة ليست المتغير الوحيد الذي تحكم في تراجع النخبة الفاسية، بل تضافرت مع تحولات ديموغرافية واقتصادية وسياسية أفرزت نخبة سياسية من مراكز أخرى، استطاعت اكتساب معايير الحظوة الملكية التي تساهم في الوصول إلى المناصب الحكومية.

- ارتفاع نسبي في تمثيل منطقة الشمال، حيث وصلت نسبة مشاركتها لأول مرة نحو ٩,٤٧٪، بعد أن راوحت في الفترات السابقة بين ٢,٧٧٪ خلال المرحلة الثانية، و ٦,٢٥٪ خلال المرحلة الثالثة، وكان هذا الارتفاع مع تشكيل حكومة ١٤ مارس ١٩٩٨^(٩٤) التي عرفت مشاركة سبع وزراء مزدادين بهذه المنطقة.

ب - في تفسير التغير:

إن هذه الحركية النسبية في الأصول الجغرافية للنخبة الوزارية خلال التسعينيات فرضها أساساً عاملان:

- التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي دفعت أقاليم ومدناً إلى الواجهة السياسية.

(٩٣) راجع:

- المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ٧٠.

- BENHADDU Ali, Maroc: Les élites du Royaume, Essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc, LHarmattan, 1997, p.187.

- KODMANI-DARWISH Bassma (sous la direction), Maghreb: les années de transition, Editions Masson, Paris, 1990, p.64.

(٩٤) المسعودي، أمينة، حكومة التناوب حكومة سياسية وبرلمانية، دفاتر سياسية، العدد الأول، أكتوبر، ١٩٩٩، ص ٨-١٠.

- تغيرات في استراتيجية الملك التي سارت منذ بداية التسعينيات، نحو توسيع دائرة المستفيدين من المناصب الحكومية لأهداف سياسية، تتعلق أساساً بإدماج نخبة سياسية في دائرة النخبة المخزنية، ولأهداف تتعلق بالمشروعية تجنباً لأي أزمة محتملة تهدد التكامل الإقليمي في المغرب.

ج - حدود الحركية:

- استمرار عدم التوازن بين المناطق، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المنحدرين من المنطقة الشمالية في التشكيلات الحكومية الأخيرة، فإن نسبتها ما زالت ضعيفة مقارنة مع المناطق الأخرى، فإذا كانت نسبة سكان المنطقة الشمالية يفوق ١٤٪^(٩٥) من مجموع سكان المغرب، فإن نسبة تمثيلها طيلة الحياة السياسية المغربية لم تتعد ٦,١٨٪ (الجدول رقم ١١). والأمر نفسه ينطبق على منطقة سوس التي لم تتجاوز نسبة مشاركتها في حكومات التسعينيات ٦,٣١٪؛ مما يدل على هامشية النخبة السوسية داخل النخبة الوزارية، عكس مكانتها داخل النخبة الاقتصادية، حيث استطاعت بفضل اكتساحها لعالم التجارة من أن تتبوأ مكانة لا تضاهيها إلا مكانة البورجوازية الفاسية^(٩٦).

- احتفاظ المناطق التقليدية^(٩٧) التي تهيمن على النخبة الوزارية على نسبة تمثيل مهمة وصلت إلى ٥١,٥٧٪، ومن ثم ظلت هيمنة العواصم الأربع: فاس، والرباط، والدار البيضاء، ومراكش مستمرة خلال فترة التسعينيات،

(٩٥) راجع: النشرة الإحصائية للمغرب لسنة ١٩٩٧، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٧، ص ١٢.

(٩٦) حول صعود السوسيين في الاقتصاد الوطني راجع:

- ملفات من تاريخ المغرب، عدد ٨، يناير - فبراير ١٩٩٧، ص ص ٢-١٧.

- SAADI Mohamed Said, Les groupes financiers au Maroc, Editions Okad, Rabat, 1ère édition, 1989, p p. 140-157.

(٩٧) نقصد بالمناطق التقليدية: فاس، مكناس، مراكش، والشريط الساحلي الممتد من القنيطرة إلى آسفي.

ووصلت نسبة تمثيلها نحو ٣٢,٦٣٪، فالاستمرارية بالنسبة للمنحدر الجغرافي هي الغالبة على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم التوازن في التمثيل الجغرافي ليس ظاهرة خاصة بالمغرب، فالعديد من الأنظمة تعرف هيمنة مدن معينة على التمثيل داخل الحكومات، فمثلاً في تونس، تحتكر العاصمة تونس وولايات الساحل العمل الحكومي^(٩٨)، وكذلك الأمر في فرنسا^(٩٩).

— استمرار اللاتوازن بين البوادي والحوضر: بحيث احتفظت المناطق الحضرية بنسبة مهمة في التمثيل الحكومي وصلت إلى ٧٤,٧٣٪، على الرغم من تمثيل بعض المناطق القروية، وهذه نتيجة منطقية لأهمية المدينة في المغرب خلال السنوات الأخيرة، بحكم أنها أصبحت منذ الثمانينيات حقلاً سياسياً لتجريب استراتيجيات المشروعية وإعادة المشروعية للنظام السياسي^(١٠٠)، خاصة أمام اختلال التوازن الديموغرافي بين البوادي والحوضر، الذي أصبح بموجبه عدد السكان الحضرين يصل إلى ٥٤ ٪ من مجموع سكان المغرب سنة ٢٠٠٠.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من مشاركة نسبة مهمة من الوزراء المنتمين سياسياً في الحكومتين الأخيرتين، فإن ذلك لم يؤثر على نسبة هيمنة الحواضر كمجال ترابي لتجديد النخبة الوزارية، مادامت النخبة الحزبية في مجملها نخبة حضرية.

وخلاصة القول: لا يشكل الانتماء الإقليمي في حد ذاته معياراً مستقلاً ومنفصلاً للدخول إلى صفوف النخبة الوزارية، فهو ليس دافعاً كافياً للتجديد، بقدر ما يتضافر مع معايير أخرى، كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والخبرة والتكوين العلمي وأحياناً الانتماء السياسي.

(٩٨) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٣٠.

CABANNES Jean, Ibid., pp. 99-105. 104

(٩٩)

ALIQUA Khalid, Ibid., p.92.

(١٠٠)

ليس المغرب بلداً للانغلاق العرقي أو "المناطقي"، لكن الانتماء الجغرافي الذي عرف عدم التوازن والاختلال في التمثيل، قد يكون نتيجة اللاتوازن في القوة الاقتصادية والمكانة العلمية والثقافية بين الأقاليم، الذي ساهمت فيه عوامل بنيوية مركبة، بين ما هو ماضوي وما هو ظرفي، كمظهر لبلد نام ومجتمع انتقالي، حيث "من النادر أن تجد بلداً رأسمالياً تخضع عملية التطور في أقاليمه المختلفة لنغمة واحدة" (١٠١).

وإذا كانت التنمية السياسية تقتضي كفاءة النسق السياسي في الاستجابة للمطالب المتزايدة للمواطنين والجماعات، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم "إثنية"، فإن الخلفية الجغرافية للوزراء تأخذ أهميتها من حيث ارتباطها بالأداء الحكومي بشكل لاعقلاني في ذهنية المواطنين في الدول المتخلفة.

(١٠١) أوبلحاج أحمد، سلطتان: البادية/المدينة (مغرب ١٩٥٥-١٩٦٠)، مجلة الثقافة الجديدة، عدد ٢٤، ١٩٨٢، ص ٤٥.

المطلب الثاني

الخلفية التعليمية

تعد المؤهلات العلمية من أهم العناصر التي تشكل أهمية خاصة في الدراسات التي تهتم بالنخبة السياسية في دول العالم الثالث^(١٠٢)، إذ إن المستوى التعليمي ونوعيته كثيراً ما يكون عاملاً مهماً وحاسماً في تبوء المراكز الوظيفية، واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة، ومن ثم الدخول في دائرة النخبة بصفة عامة.

ولا تخرج النخبة الوزارية عن هذه القاعدة، حيث المستوى التعليمي والمنصب الوظيفي والتجربة المهنية، عوامل تؤدي دورها بشكل أو بآخر في الوصول إلى المناصب الحكومية، سنحاول في هذا المطلب الإحاطة بالمستوى التعليمي للوزراء المغاربة، ومكان متابعتهم للدراسات العليا (الفرع الأول)، ثم بنوعية الدراسات التي تابعوها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مستوى الدراسة ومكانها

سنحاول في هذا الفرع دراسة المستوى العلمي للوزراء المغاربة، ومكان متابعتهم للدراسات العليا.

الفقرة الأولى - "الميرتكراتية" الجامعية:

تنعت حكومة ١٤مارس ١٩٩٨ بحكومة الدكاترة، الشهادات العليا لا تؤسس لأية مشروعية سياسية، لكنها تدعم البناء النخبوي للوزراء في بلد يعرف نسبة كبيرة من الأمية، حيث المستوى التعليمي يعد امتيازاً اجتماعياً ومتغيراً لتدعيم الرأسمال السياسي، فليس كل "الدكاترة" استطاعوا المشاركة في الحكومة أو بالتأكيد سيصلون إليها مستقبلاً، لكن ما هو مؤكد أن الملوك

(١٠٢) الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ١٤٩.

المغاربة خلال الاستقلال استقطبوا النخب من "أناس" الدبلومات المتفوقين دراسياً، والذين نجحوا في ربط علاقات شخصية وزبونية جعلت أسماءهم تتردد بصفة أو بأخرى - بالتأكيد بطريقة إيجابية - داخل القصر.

يشكل المستوى العلمي والثقافي إحدى دعائم تحقيق وترسيخ التجانس الاجتماعي للنخبة المتحكمة في جهاز الدولة في المغرب^(١٠٣)، إذ إن امتلاك ثقافة معينة وشهادات عليا يعد سبيلاً ضرورياً لاكتساب علاقات شخصية وصدقات في صفوف النخبة، التي تعد ضرورية لأي حراك نحو دواليب السلطة ومؤسساتها.

لقد شكل الحاصلون على شهادات عليا (الدكتوراه، دبلوم الدراسات العليا، الإجازة) الأغلبية داخل صفوف النخبة الوزارية في جميع الحكومات المغربية، بحيث وصلت نسبة تمثيلهم إلى نحو ٨٩,٣٤٪، تعمقت أكثر في حكومات أواخر التسعينيات، التي عرفت مشاركة كبيرة للدكاترة الجامعيين، ووصلت نسبة مشاركتهم إلى ٦٥,٨٥٪ في حكومة عبد الرحمن اليوسفي في ١٤ مارس ١٩٩٨^(١٠٤)، بينما شكلت نسبة الوزراء دون المستوى الجامعي طيلة الحياة السياسية المغربية استثناء ولم تتجاوز نسبتهم ٧,٥٦٪.

ولعل هذا يعد تغيراً في النخبة الوزارية مقارنة مع رجال المخزن خلال القرن التاسع عشر، الذين تنوعت خلفيتهم بين العلماء والشرفاء والتجار^(١٠٥)، على الرغم مما كان للتعليم من أهمية كوسيلة للاندماج داخل النخبة المخزنية^(١٠٦)، فرجال المخزن خلال الاستقلال يملكون مستوى علمياً عالياً، حيث أصبح التجنيد السياسي يتم أساساً من أوساط المكونين تعليماً عالياً عسرياً^(١٠٧)، وهذا ما يدل عليه التطابق

(١٠٣) BENHADDOU Ali, Ibid., p. 72.

(١٠٤) المسعودي، أمينة، حكومة التناوب حكومة سياسية وبرلمانية، مرجع سابق، ص ١٠.

(١٠٥) الشابي، مصطفى، النخبة المغربية في القرن ١٩ محاولة تعريف، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، عدد ٨، ١٩٨٢، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

(١٠٦) LAROUÏ Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme (١٨٣٠- ١٩١٢), Centre culturel Arabe, Casablanca, 1993, p. 194.

(١٠٧) CHERIFI Rachida, Le Makhzen politique au Maroc Hier et Aujourd'hui, (١٩٧٧) Editions Afrique Orient, Casablanca, 1988, p. 74.

الكبير في الخلفية التعليمية لأعضاء النخبة الوزارية خلال جميع مراحل الحياة السياسية المغربية.

ولا يقتصر المستوى التعليمي كمعيار للتجنيد في صفوف النخبة التنفيذية على المغرب فقط، بل يشكل عنصراً حاسماً للنفاذ إلى صفوف النخبة السياسية في كثير من الأنظمة سواء المتقدمة منها أو النامية.

ففي فرنسا التي توصف "بجمهورية الطلبة النجباء *la République des bons élèves*"^(١٠٨)، تابع نحو ٨٠٪ من وزراء الجمهورية الخامسة إلى حدود ١٩٨٦ دراساتهم العليا^(١٠٩)، مقابل نسبة ضئيلة اقتصر تعليمهم على المستوى الابتدائي، لم تتجاوز ٢,٤ ٪^(١١٠).

أما في مصر، فقد ظل تجنيد النخبة الحكومية خلال الستينيات والسبعينيات محصوراً في النخبة المتميزة علمياً^(١١١)، بحيث إن أزيد من ٩٥ ٪ من الوزراء تابعوا دراساتهم العليا، منهم ٤٣,٧ ٪ حاصلون على درجة الدكتوراه^(١١٢)، واستمرت الظاهرة نفسها خلال الثمانينيات^(١١٣).

والخاصية نفسها نجدها لدى النخبة الوزارية التونسية، إذ إن أزيد من ٩٠ ٪ من الوزراء ذوو مستوى تعليمي عالٍ^(١١٤)، كذلك الأمر بالنسبة للنخبة الحكومية الجزائرية التي تصل فيها نسبة الوزراء الذين تابعوا دراسات عليا نحو ٨٠ ٪^(١١٥).

ANTONI Pascale, ANTONI Jean- Dominique, Les ministres de la Vème république, P.U.F., Paris, 1976, p.70.

GAXIE Daniel, Ibid., p.70. (١٠٩)

CABANNE Jean, Ibid., p. 116. (١١٠)

(١١١) الجمل، مايسة، المرجع نفسه، ص ١٦٢.

(١١٢) المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(١١٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

(١١٤) انظر كلاً من:

– سرايب، نور الدين، تجديد النخبة الوزارية التونسية (١٩٨٧-١٩٩٧)، ترجمة إيديل

عمر، مجلة وجهة نظر، عدد ٢٠٠١، ١١، ص ٤٨.

Les élites Algériennes, Tome I, Ibid., pp.37-51.

(١١٥)

فالكثير من الوزراء اعتمدوا على مستواهم التعليمي لتحقيق حراك اجتماعي وسياسي؛ مما يؤكد أن مستوى التعليم العالي، يعتبر معياراً أساسياً للتجنيد في صفوف النخبة الوزارية، بل في النخب الأخرى أيضاً: البرلمانية^(١١٦) والحزبية^(١١٧) والمحلية^(١١٨)، "فالميرتكراتية" الجامعية تبدو واضحة ومترسخة بشكل أكيد.

الفقرة الثانية - هيمنة تمثيلية المتخرجين في جامعات أجنبية:

لا يكتسي مكان حصول الوزراء على شهاداتهم العليا أهمية تذكر في الدراسات التي تتناول الأنظمة السياسية للدول المتقدمة^(١١٩)، على عكس الدراسات التي اهتمت بالدول المستقلة حديثاً؛ لأن الاستعمار كان له تأثير كبير وعميق في المسار العلمي لنخبها، حيث اعتبرت متابعة الدراسة بالمعاهد الغربية وتلقي ثقافة عصرية، خاصية للحفاظ على الموقع الاجتماعي والطبقي، لتحقيق نوع من الحراك الاجتماعي والاقتصادي^(١٢٠).

SEHIMI Mustapha, Etude des élections législatives au Maroc de Juin 1977, (١١٦) Mémoire de D.E.S., Faculté Mohamed V., Rabat, 1978, pp.91-96.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.168. (١١٧)

BASRI Driss, L'administration territoriale au Maroc: ordre et développement, (١١٨) Thèse pour le doctorat d'état en droit public, université de Grenoble, 1987, pp. 287-317.

(١١٩) في الدراسات التي تتناول الوزراء الفرنسيين يغيب عنصر مكان الحصول على الشهادات العليا من البحث، راجع كلاً من:

- CABANNES Jean, Ibid.
- DOGAN Mattei, Ibid.
- ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid.

(١٢٠) راجع كلاً من:

- MARAIS Octave, La classe dirigeante au Maroc, revue française de sciences politiques, 1964, p. 735.
- CLAISSE Alain, Le Maghzen aujourd'hui, In Le Maroc actuel, Editions C.N.R.S., Paris, 1992, p. 300.

لذلك كانت أغلبية أعضاء النخبة السياسية من الذين تابعوا دراساتهم العليا بالخارج، وهذه حقيقة النخبة الحكومية في بعض الدول النامية، مثل تونس التي شهدت نسبة كبيرة من وزراء تابعوا تعليمهم العالي بالخارج، بلغت ٧٥٪ خصوصاً في الجامعات الفرنسية^(١٢١). وكذلك مصر التي مثل فيها الوزراء الحاصلون على شهادات من الخارج في عهد جمال عبد الناصر نحو ٩٠,٦٪، ونسبة ٤٣,٧٪ في عهد أنور السادات^(١٢٢)، والجزائر التي تابع أغلبية وزرائها إلى حدود سنة ١٩٧٣ دراساتهم العليا بفرنسا^(١٢٣).

أما في المغرب، فإن أغلبية أعضاء النخبة الوزارية خلال المرحلة الأولى حصلوا على شهاداتهم العليا في الخارج، وبلغت نسبتهم ٧٤,٦٦٪، أغلبهم تابعوا دراساتهم العليا بفرنسا، بنسبة ٦٥,٣٣٪ (الجدول رقم ١٢)، بينما شكلت الجزائر ومصر نحو ٦٦,٦٦٪، والهيمنة نفسها لفرنسا كمكان لمتابعة الدراسات العليا للوزراء المغاربة عرفت المرحلة الثانية، بنسبة ٥٧,٧٣٪، وحافظت الفئة التي تابعت دراساتها العليا بالمغرب على مكانتها نفسها، حيث مثلت بنسبة ٢٧,٤٠٪، بعد أن شكلت في المرحلة الأولى نحو ٢٤٪، في حين عرف الوزراء الذين تابعوا دراساتهم بدول الشرق الأوسط خصوصاً بمصر نسبة ضئيلة جداً، لم تتعد ١,٣٧٪، وتعتبر هذه النسبة نتيجة موضوعية للسياسة التعليمية للدولة المغربية، التي شجعت التعليم المفرنس وتوجيه التلاميذ لمتابعة التعليم العالي بفرنسا، وتوفير المنح لهم في بداية الاستقلال^(١٢٤).

EMMECEY Jean, SANTUCCI Jean Claude et HUBERT Michel, Les élites (١٢١) politiques du Maghreb, introduction à l'Afrique du Nord contemporaine, C.N.R.S., Paris, 1975, p.92.

(١٢٢) الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ١٥٧-١٥٨.

BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p.100. (١٢٣)

(١٢٤) دیمس، جون جیمس، حركة المدارس الحرة بالمغرب ١٩١٩-١٩٧٠، ترجمة السعيد المعتصم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ١٢٧.

جدول رقم ١٢: مكان دراسة الوزراء المغاربة بين ١٩٥٥ - ٢٠٠٠

المرحلة الأولى ٦٤-٥٥	المرحلة الثانية ٧٤-٦٥	المرحلة الثالثة ٩١-٧٥	المرحلة الرابعة ٢٠٠٠-٩٢	جميع المراحل	المرحل ← الدول ↓
٤٩	٤٢	٢٦	٥٨	١٧٥	فرنسا
١٨	٢٠	١٧	٣١	٨٦	المغرب
٢	١	١	١	٥	مصر
٣	١	-	-	٤	الجزائر
-	-	١	٢	٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١	-	-	-	١	إسبانيا
-	-	١	-	١	ألمانيا
١	-	٢	١	٤	دول أخرى
-	٦	-	١	٧	أكثر من دولة أجنبية
١	٣	-	١	٥	دون معلومات
٧٥	٧٣	٤٨	٩٥	٢٩١	المجموع

وعلى الرغم من تراجع نسبة الوزراء الذين تابعوا دراساتهم العليا بفرنسا خلال المرحلة الثالثة إلى نسبة ٥٤,١٦٪، فإن الهيمنة ظلت لهذه الدولة كمكان لمتابعة الوزراء لدراساتهم العليا، وكان هذا التراجع الطفيف لفائدة الجامعات المغربية التي مثلت بنسبة ٣٥,٤٢٪، ويعزى ذلك إلى توفر المغرب على جامعات ومعاهد عليا في مختلف التخصصات^(١٢٥).

(١٢٥) المسعودي، أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

وقد عرفت حكومات هذه المرحلة مشاركة بعض الوزراء، الذين تابعوا دراساتهم العليا بدول غير معهودة التمثيل كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وعرفت مرحلة التسعينيات عودة المتخرجين في المدارس الفرنسية، حيث مثلت نسبتهم نحو ٦١,٠٥٪، وارتفعت خصوصاً مع تشكيل حكومة ١٤ مارس ١٩٩٨، التي شهدت مشاركة ٨٢,٩٢٪ من الوزراء الحاصلين على الشهادات العليا من الجامعات والمعاهد الفرنسية^(١٢٦)، مما يدل على استمرار الطابع العصري لتكوين النخبة الحكومية المغربية، التي تلقى معظم أعضائها دراساتهم الثانوية في ثانويات مغربية ذات نظام تعليمي حديث، شكل بعضها مراكز لتوليد النخبة السياسية المغربية، وكان ذلك عاملاً مساعداً لمتابعة الدراسة بالخارج.

يتضح - إذن - أن "أصل" الشهادات العليا للوزراء المغاربة هو الجامعات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية، التي شكلت هيمنة مستمرة طيلة الحياة السياسية المغربية، بحيث بلغت نسبة تمثيلها نحو ٦٠,١٣٪. وهذا يعني أن النخبة الوزارية المغربية تتسم بتجانس ثقافي؛ مفرسة في غالبيتها، شأنها شأن باقي الفئات المتحركة في جهاز الدولة، التي ما زالت لم تتخلص من "الخطيئة الأصلية"^(١٢٧).

وعلى الرغم من انتشار جامعات ومعاهد متخصصة في المغرب، فإن نسبة تمثيل ذوي الشهادات العليا المغربية ظلت في شبه استقرار، وشكلت نحو ٢٩,٥٦٪ منذ الاستقلال، في حين لم تمثل إسبانيا كمكان لمتابعة الدراسات

(١٢٦) المسعودي، أمينة، حكومة التناوب حكومة سياسية وبرلمانية، مرجع سابق، ص ١٠.
(١٢٧) راجع:

- كرانكيوم جليبر، التعريب وشرعة الأنظمة المغربية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد ٤، ١٩٨٧، ص ١٠٠.

- كرانكيوم جليبر، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة محمد أسليم، دار الفارابي للنشر، مكناس، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ص ٥٣-٥٩.

العليا للوزراء المغاربة إلا نسبة ضئيلة جداً لم تتجاوز ٣٤,٠٪، ولعل ذلك يعود إلى ضعف ومحدودية سياسة الحماية الإسبانية في مجال التعليم في المنطقة الشمالية^(١٢٨)، وإلى عدم الاهتمام بتدريس اللغة الإسبانية في الثانويات المغربية لوقت طويل، وكذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تعرفها إسبانيا إلى وقت قريب.

الفرع الثاني التخصصات الدراسية

لاشك أن التخصصات الدراسية التي تابعها الوزراء المغاربة متعددة، وشهدت بالتأكيد تغيرات طيلة الحياة السياسية المغربية، فما نوعية دراسات الوزراء المغربية؟ وإلى أي حد كانت متناسبة مع المرفق الوزاري؟

الفقرة الأولى - نوعية الدراسات:

إذا كانت الدراسات الدينية والأدبية شكلت الغلبة كمجال لتخصص وزراء المملكة الشريفة خلال القرن التاسع عشر، وكانت جامعة القرويين تعد المركز الرئيسي لتخريج النخبة المخزنية^(١٢٩)، فإنه في مغرب الاستقلال كانت الغلبة لتخصصات عصرية، على رأس هذه الأخيرة نجد تخصص الحقوق الذي احتل المرتبة الأولى من بين تخصصات الوزراء المغاربة، بنسبة ٢٩,٥٥٪ طيلة الحياة السياسية المغربية.

(١٢٨) بوجداد، أحمد، السياسة التعليمية للحماية الإسبانية بالمنطقة الخليفية سابقاً، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس - أكادال، الرباط، ١٩٩٢، الجزء الأول، ص ص ٧٥ - ١٩٦.

(١٢٩) راجع كلاً من:

- الشابي، مصطفى، المرجع نفسه، ص ٩٨.
- لوطورنو روجي، فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٩٣.

وقد عرف الوزراء خريجو كليات ومعاهد الحقوق هيمنة في التشكيلات الحكومية، خلال المرحلة الأولى بنسبة ٣٦٪، ولعل ذلك يعود إلى جاذبية الدراسات القانونية خلال فترة الحماية والسنوات الأولى من الاستقلال، بحكم دورها المزدوج كسبيل للتوظيف واكتساب ثقافة سياسية^(١٣٠)، اعتبرت ضرورية ومهمة بحكم الظرفية السياسية التي كان يجتازها المغرب.

واستمرت هذه الهيمنة خلال المرحلتين الثانية والثالثة على الرغم من تراجع نسبة مشاركة الوزراء "الحقوقيين" إلى ٢٦,٠٣٪، ونسبة ٢٩,١٧٪ على التوالي (الجدول رقم ١٣)، هذا التراجع كان لصالح صعود تخصص الهندسة الذي عرف حضوراً دائماً وارتفاعاً تدريجياً من مرحلة إلى أخرى؛ من نسبة ٨٪ خلال المرحلة الأولى و ١٥,٠٧٪ خلال المرحلة الثانية، إلى نسبة ١٦,٦٦٪ خلال المرحلة الثالثة، لتستقر نسبة هذا التخصص في ٢٠٪ خلال التسعينيات، وإذا كان تعدد المعاهد والمدارس الهندسية في المغرب^(١٣١)، سبباً موضوعياً وراء ارتفاع نسبة "المهندسين" في النخبة الوزارية^(١٣٢)، فإنه لا يمكن إغفال الخلفية السياسية المتمثلة في رغبة القصر في ترسيخ الطابع التكنوقراطي للحكومات المغربية منذ أواسط الستينيات^(١٣٣).

(١٣٠) واتربروري، جون، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ١٨٨.

(١٣١) المعاهد التي تمنح الشهادات الهندسية في المغرب هي:

- المدرسة المحمدية للمهندسين.
 - المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية.
 - المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
 - المدرسة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.
 - معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
 - المدرسة الوطنية الغابوية بسلام.
 - المدرسة الفلاحية بمكناس.
- (١٣٢) ساعف، عبد الله، تكوين النخب الإدارية بالمغرب، مجلة أبحاث، عدد ١٨، ١٩٩٨، ص ٤٦-٤٧.

(١٣٣) قرنفل، حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ مرجع سابق، ص ١٦٦.

وعلى عكس المغرب شكل تخصص الهندسة في التشكيلات الحكومية المصرية، في عهدي جمال عبد الناصر وأئور السادات المرتبة الأولى، بنسبة ٢٠٪/ ٢٣,٥٪ على التوالي، انسجاماً مع أولوية التصنيع في اهتمامات الدولة المصرية خلال هذه المرحلة^(١٣٤). في حين لم تتجاوز نسبة تمثيل تخصص الهندسة في الحكومات التونسية ٨,٠٣٪^(١٣٥)، وتقل نسبة الوزراء الذين تابعوا دراسات هندسية في التشكيلات الحكومية الفرنسية^(١٣٦).

جدول رقم ١٣: تخصصات الوزراء المغاربة من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

وزراء جميع المراحل		المرحلة الرابعة ١٩٩٢-٢٠٠٠		المرحلة الثالثة ١٩٧٥-١٩٩١		المرحلة الثانية ١٩٦٥-١٩٧٤		المرحلة الأولى ١٩٦٤-١٩٥٥		المراحل ← الدراسات ↓
٨٨	٪٣٠,٢٤	٨٨	٪٢٩,٤٨	١٤	٪ ٢٩,١٧	١٩	٪ ٢٦,٠٣	٢٧	٪ ٣٦	الحقوق
٤٤	٪ ١٥,١٢	١٩	٪ ٢٠	٨	٪ ١٦,٦٦	١١	٪ ١٥,٠٧	٦	٪٨	الهندسة
٤٣	٪ ١٤,٧٨	٢٠	٪٢١,٠٥	١٠	٪ ٢٠,٨٥	٧	٪ ٩,٥٩	٦	٪٨	الاقتصاد
٢٥	٪ ٨,٦٠	٨	٪ ٨,٤٣	٣	٪ ٦,٢٥	٥	٪٦,٨٥	٩	٪١٢	الطب والصيدلة
٢٥	٪ ٨,٦٠	٧	٪ ٧,٣٧	٢	٪ ٤,١٦	١٢	٪١٦,٤٤	٤	٪٥,٣٣	الآداب
١٠	٪٣,٤٤	٤	٪٤,٢٢	٣	٪ ٦,٢٥	٢	٪٢,٧٤	١	٪١,٣٣	العلوم
١٣	٪٤,٤٦	١	٪ ١,٠٥	١	٪ ٨,٢١	٦	٪٨,٢١	٥	٪٦,٦٦	دراسات ثانوية أو ابتدائية
٨	٪ ٢,٧٥	—	—	١	٪ ٢,٠٨	١	٪ ١,٣٧	٦	٪٨	دراسات عسكرية

(١٣٤) الجمل، مايسة، المرجع نفسه، ص ١٥٠.

(١٣٥) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٠.

ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid., p. 25.

(١٣٦)

تابع / جدول رقم ١٣: تخصصات الوزراء المغربية من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المراحل ← الدراسات ↓	المرحلة الأولى ١٩٦٤-١٩٥	المرحلة الثانية ١٩٦٥-١٩٧٤	المرحلة الثالثة ١٩٧٥-١٩٩١	المرحلة الرابعة ١٩٩٢-٢٠٠٠	وزراء جميع المراحل
شهادات القرويين ودار الحديث الحسنية	٤	٢	٢	-	٨
دراسات إدارية	-	١	١	٢	٤
تخصصات مهنية	١	-	-	٢	٣
الصحافة	-	-	-	١	١
أكثر من تخصص	٥	٥	-	١	١١
دراسات أخرى	-	-	١	٢	٣
نون معلومات	١	٢	٢	-	٥
المجموع	٧٥	٧٣	٤٨	٩٥	٢٩١

وعلى غرار الأهمية التي احتلتها دراسات الهندسة، تبوأ تخصص الاقتصاد مكانة مهمة ضمن نوعية دراسات الوزراء في المغرب، حيث شهد ارتفاعاً تدريجياً بتقدم الحياة السياسية المغربية؛ من نسبة ٨٪ خلال المرحلة الأولى إلى ٩,٥٩ ٪ خلال المرحلة الثانية، إلى ٢٠,٨٥ ٪ خلال الفترة الثالثة، ليصل في التسعينيات إلى ٢١,٠٥ ٪ (الجدول رقم ١٣)، وعرف هذا التخصص أعلى نسبة ب ١٩,٥١ ٪ في حكومة ١٤ مارس ١٩٩٨^(١٣٧)، موازاة مع القضايا الاقتصادية

(١٣٧) المسعودي، أمينة، حكومة التناوب حكومة سياسية وبرلمانية، مرجع سابق، ص ١٠.

التي أصبحت ملحة، وانسجماً مع التوجهات الداخلية والدولية التي أصبحت اقتصادية بالأساس.

واحتل تخصص الاقتصاد المرتبة نفسها في كل من مصر في عهد جمال عبدالناصر بنسبة ٩,٢٪، ليرتفع في عهد أنور السادات إلى نسبة ١٩٪، بحكم أن مصر عرفت خلال هذه الفترة توجهاً نحو الاقتصاد الليبرالي^(١٣٨)، وكذلك تونس التي احتل فيها الوزراء ذوو التخصص الاقتصادي نحو ١٥,٣٣٪^(١٣٩)، والظاهرة نفسها سجلت في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة، إذ احتل تخصصاً الحقوق والاقتصاد المرتبة الأولى من بين التخصصات الدراسية لوزراء فرنسا بنسبة ٧١,٧٠٪^(١٤٠)، بالمقابل، لم تحظ تخصصات مثل الطب والعلوم والآداب بالأهمية نفسها، وشكلت نسبة ضعيفة داخل تخصصات الوزراء، رغم وجود تمثيل لها داخل التشكيلات الحكومية المتعاقبة، فلم تتجاوز نسبة تخصص العلوم ٣,٤٤٪، والآداب نسبة ٨,٦٠٪، في حين مثل تخصص الطب بنحو ٢٥ وزيراً بنسبة ٨,٦٪، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع النسب السابقة، على عكس ما عرفه هذا التخصص من تمثيل داخل النخبة الوزارية في فرنسا^(١٤١).

أما الدراسات التقليدية ذات الطابع الديني، فقد عرفت تراجعاً ملحوظاً من فترة إلى أخرى، لتقتصر في الفترة الثالثة على وزيرين، لتغيب من التمثيل خلال فترة التسعينيات، وعرفت دراسات الصحافة ضعفاً أكبر في التمثيل داخل تخصصات الوزراء، بحيث لم تمثل إلا بوزير واحد، وكان ذلك خلال التسعينيات.

وإذا كانت المدرسة الوطنية للإدارة شكلت مركزاً لتخريج وتكوين النخبة الإدارية لوقت طويل^(١٤٢)، فإنها لم تعرف إلا تمثيلاً ضعيفاً داخل الحكومات

(١٣٨) الجمل، مايسة، المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(١٣٩) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٠.

(١٤٠) ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid., p. 25.

(١٤١) CABANNE Jean, Ibid., p. 118.

(١٤٢) الدغيمر، حسن، المرجع نفسه، ص ٥٠.

المغربية، لم يتجاوز ثلاثة وزراء^(١٤٣)، منذ سنة ١٩٥٥ إلى سنة ٢٠٠٠، مما يعني أن النخبة المتخرجة في هذه المدرسة لا تملك حظوظاً وامتيازاً "نخبوياً" للوصول إلى المناصب الحكومية، على الرغم من أنها قد تملك نفوذاً إدارياً قوياً^(١٤٤).

ويرجع ضعف تمثيل المدرسة الوطنية للإدارة إلى تقلص نسبة المتخرجين فيها، بسبب إنشاء كليات الحقوق وانتشارها في مختلف جهات المملكة، وانفتاحها أمام مختلف الطبقات الاجتماعية عكس الجمود الذي عرفته هذه المدرسة^(١٤٥).

وتنطبق الخاصة نفسها على النخبة الوزارية التونسية التي شهدت مشاركة نسبة ضئيلة من "الإداريين" داخل صفوفها، لم تتجاوز ٢,١٩٪ منذ الاستقلال إلى سنة ١٩٨٧^(١٤٦)، على عكس ما نجده في فرنسا التي تنعت بجمهورية "الإداريين" (La République des énarques)^(١٤٧).

ومن التخصصات التي عرفت تقلصاً كبيراً وضعفاً في التمثيل أيضاً داخل الحكومات المغربية، نجد الدراسات العسكرية التي لم تمثل خلال ٤٥ سنة إلا

(١٤٣) الوزراء المعنيون هم:

- محند العنصر، وزير البريد والاتصالات في حكومة ٥ نوفمبر ١٩٨١.
- أحمد الوردي، وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالجالية المغربية القاطنة بالخارج في حكومتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.
- أحمد الموساوي، وزير الشبيبة والرياضة في حكومتي ١٤ مارس ١٩٩٨ و ٦ سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٤٤) ساعف، عبد الله، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(١٤٥) الدغيمر، حسن، المرجع نفسه، ص ٤٨.

(١٤٦) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٠.

(١٤٧) راجع كلاً من:

- ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid., p. 26.

- CABANNE Jean, Ibid., p. 119.

- GAXIE Daniel, Ibid., pp. 71-72.

بثمانية وزراء^(١٤٨)، بنسبة لا تتعدى ٢,٧٥٪، وقد اقتصر مشاركة غالبيتهم خلال المرحلة الأولى بنسبة ٧,٩٪، ولم تمثل خلال الفترتين الثانية والثالثة إلا بوزير واحد لكل مرحلة، لتغيب من التمثيل خلال فترة التسعينيات.

وإن كانت ظروف بداية الاستقلال، وحالة الاستثناء تفسر تجنيد بعض الوزراء من مثل هذه التخصصات، فإن المحاولتين الانقلابيتين لسنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ كانتا حداً فاصلاً وقطيعاً مع النخبة العسكرية للمشاركة في التشكيلات الحكومية.

وعرفت تونس الظاهرة نفسها، إذ لم تشهد إلا مشاركة وزير واحد ذي تخصص عسكري من أصل ١٣٧ وزيراً، وهو زين العابدين بن علي، منذ الاستقلال إلى سنة ١٩٨٧^(١٤٩)، وكذلك الجزائر^(١٥٠)، على العكس من ذلك، عرفت مصر خلال الستينيات والسبعينيات تمثيلاً كبيراً للدراسات العسكرية^(١٥١)، وكذلك ليبيا منذ الانقلاب العسكري^(١٥٢)، وتركيا^(١٥٣)، والعديد من الدول الإفريقية التي شهدت سيطرة النخبة العسكرية.

(١٤٨) الوزراء المعنيون هم: امبارك البكاي، وأحمد اليزيدي، ومحمد المذبوح، والمحجوبي أحرسان، ومحمد أوفقي، وادريس بن عمر العلمي، الذين تلقوا تكوينهم العسكري بدار البيدا بمكناس. ثم محمد أمزيان الزهراوي الذي تابع دراسته العسكرية بطوليدو ومدريد بإسبانيا. وعبد الله القادري الذي تابع دراسته العسكرية بفرنسا. (١٤٩) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(١٥٠) BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p. 100.

(١٥١) راجع:

– الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ص ١٤٦-١٤٩.

– الشعراوي جمعة، سلوى، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، دراسة في موضوع الزعامة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٤٨.

(١٥٢) BERRADY Lhachmi et autres, Ibid., p. 126.

(١٥٣) KAZANCIGIL Ali, La participation et les élites dans un système politique en crise: Le cas de la Turquie, Revue Française de sciences politiques, n°1, Février 1973, pp.5-32.

وخلاصة القول: إن دراسات الحقوق عرفت هيمنة على مختلف تخصصات وزراء المغرب، فهي نخبة "الحقوقيين"، وتمس هذه الظاهرة نخباً أخرى إلى حد كبير، فهي ظاهرة عامة، كما أنها "شبه" عالمية تشهدا أنظمتها سياسية أخرى كفرنسا، وإسبانيا، ومصر، وتونس والجزائر، فهل يمكن اعتبار تخصص الحقوق عاملاً مساعداً للتجنيد داخل النخبة الوزارية؟ وإلى أي حد تؤثر نوعية الدراسات في التعيينات الوزارية؟.

الفقرة الثانية - العلاقة بين نوعية الدراسة والمنصب الوزاري:

تقاس أهمية أية تشكيلة حكومية بمدى فعاليتها في إنجاز السياسات العامة وتطبيقها وتنفيذها، وتثير هذه الفكرة علاقة التخصص الدراسي ودوره في العمل الحكومي، لما تتطلبه بعض القطاعات التي تشرف عليها الحكومة من تخصص على الرغم من الصبغة السياسية لبعضها، فأى دور لنوعية الدراسة في الوصول إلى المنصب الوزاري؟ وما مدى صحة الفرضية القائلة إن تجنيد أعضاء النخبة الوزارية في المغرب يعتمد على الخلفية الدراسية؟.

إن المعطيات الإحصائية المتعلقة بالعلاقة بين التخصص الدراسي والمرفق الوزاري (الجدول رقم ١٤)^(١٥٤)، تفيد بأن التعيين في الكثير من المرافق الوزارية لم يغفل خلفية التخصص الدراسي للوزراء، وهذا ما تعبر عنه نسب التوافق بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري، التي راوحت بين ٥٦,٠٣٪ خلال المرحلة الأولى، ونسبة ٦١,٢٥٪ خلال المرحلة الثالثة لتصل خلال التسعينيات إلى ٧٠,٧٥٪.

(١٥٤) هي نسب نسبية لما تثيره هذه النقطة من صعوبات ربط بعض المرافق الوزارية ببعض التخصصات الدراسية.

جدول رقم ١٤: العلاقة بين نوعية الدراسة

والمنصب الوزاري من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

مجموع المناصب الوزارية	دون معلومات		عدم التناسب بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري		التناسب بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري		المراحل
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٦٦	٪٠,٦	١	٪ ٤٣,٣٧	٧٢	٪ ٥٦,٠٣	٩٣	المرحلة الأولى ١٩٦٤-١٩٥٥
١٤٦	٪ ٠,٦٩	١	٪ ٤١,٠٩	٦٠	٪ ٥٨,٢١	٨٥	المرحلة الثانية ١٩٧٤-١٩٦٥
١٦٠	—	—	٪ ٣٨,٧٥	٦٢	٪ ٦١,٢٥	٩٨	المرحلة الثالثة ١٩٩١-١٩٧٥
٢٢٩	—	—	٪ ٢٩,٢٥	٦٧	٪ ٧٠,٧٥	١٦٢	المرحلة الرابعة ٢٠٠٠-١٩٩٢
٧٠١	٪ ٠,٢٨	٢	٪ ٣٧,٢٤	٢٦١	٪ ٦٢,٤٨	٤٣٨	جميع المراحل ٢٠٠٠-١٩٥٥

وتتبين العلاقة الإيجابية بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري بوضوح أكبر في بعض القطاعات، مثل وزارة الصحة التي عرفت مشاركة أحد عشر وزيراً من أصل أربعة عشر^(١٥٥)، حاصلين على شواهد عليا في الطب؛ أي بنسبة، ٧٨,٨٥٪. مما يؤكد على أن نوعية التخصص لا تغيب في تجنيد النخبة التنفيذية في المغرب، الذي لا يشكل استثناء في هذا المجال، بحيث نجد في تونس مثلاً، أن جميع وزراء العدل في عهد الرئيس بورقيبة من حاملي الشهادات العليا في الحقوق^(١٥٦)، كما أن مصر عرفت خلال الستينيات

(١٥٥) بالنسبة للوزراء الذين تولوا مرفق وزارة الصحة إلى حدود ١١ أبريل ١٩٨٥ انظر: -ABOU ELKARAM Fatima, Répertoire des gouvernements du royaume du Maroc 1955-1988, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines, Casablanca, 1988, p.162.

(١٥٦) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٨١.

والسبعينيات حضور الاعتبارات الدراسية في تجنيد النخبة الوزارية، راوحت بين ٧٨,٦٪ في عهد جمال عبد الناصر، و٧٩,٣٪ بالنسبة لوزراء السادات^(١٥٧).

ويحضر التخصص الدراسي بشكل أكبر وأعمق في حالات الأزمات؛ مثل الأزمات الاقتصادية، والحروب والانقلابات العسكرية، فقد دفعت ظروف الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٢٩ الأسئلة الاقتصادية والمالية إلى واجهة الانشغالات الحكومية في كثير من البلدان، كفرنسا التي شهدت حضوراً مهماً لذوي التخصص الاقتصادي في التشكيلات الحكومية خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة^(١٥٨)، فالتخصص الدراسي - إذاً - يبقى حاضراً - بدرجات متفاوتة - في تجنيد أفراد النخبة التنفيذية، ويأخذ هذا المتغير دوراً أكبر بارتباطه بالمتغير المهني.

(١٥٧) الجمل، مايسة، المرجع نفسه، ص ص ١٧٢-١٧٣.

MARGAIRAZ Michel, Les ministres des Finances: Personnalités, Structures, (١٥٨) Conjonctures, Revue Pouvoirs, n° 53, 1990, pp.101-103.

المطلب الثالث

الخلفية المهنية

سنتناول متغير الخلفية المهنية لدى أعضاء النخبة الحكومية من خلال فرعين، نخصص الأول لدراسة الوظيفة الأصلية التي شغلها الوزراء، ونخصص الثاني لدراسة أهمية التجربة المهنية للوزراء ومدى مساهمتها في الوصول إلى المنصب الوزاري.

الفرع الأول

المنصب الأصلي للوزراء

إن التخصص الدراسي لا يؤدي دائماً إلى المنصب الوظيفي نفسه، حيث لا يوجد في هذا الإطار ترابط أوتوماتيكي بين نوع الدراسة والمنصب المهني، فعلى سبيل المثال لا تؤدي دراسة الحقوق دائماً إلى شغل منصب محام أو قاض، وتطبق القاعدة نفسها على العديد من التخصصات، فما المناصب الأصلية لأعضاء النخبة الوزارية؟ وما التغيرات التي عرفت طيلة الحياة السياسية المغربية؟

الفقرة الأولى - هيمنة وظائف القطاع العام:

عرف القطاع العمومي كخلفية مهنية للوزراء المغاربة تمثيلية كبيرة، بلغت نحو ٧٧,٣٢٪ طيلة الحياة السياسية المغربية، وارتفعت بشكل تدريجي من مرحلة لأخرى؛ من ٦٢,٦٧٪ خلال المرحلة الأولى إلى ٨٩,٠٤٪ و ٧٩,١٧٪ خلال المرحلتين الثانية والثالثة، لتستقر في نسبة ٧٨,٩٥٪ خلال التسعينيات (الجدول رقم ١٥).

وقد شكلت الوظائف الإدارية "المتوسطة" أعلى نسبة خلال أغلب المراحل، راوحت بين ١٠,٦٦٪ خلال المرحلة الأولى، و ٢٧,٤٪ خلال المرحلة الثانية، ونسبة ١٨,٧٥٪ خلال المرحلة الثالثة، و ١٣,٦٨٪ خلال المرحلة الرابعة، لتشكّل بذلك نسبة ٢٢,٢٣٪ داخل المنحدرين من الوظائف العامة.

وإذا كان ضعف نسبة الإداريين "المتوسطين" خلال المرحلة الأولى يعود إلى احتكار الأجانب لأغلب المناصب الإدارية، وإلى حضور كبير لوزراء منتمين سياسياً، ولاسيما رجال الحركة الوطنية، فإن غياب السببين كان وراء صعود نسبة الوزراء المنتمين إلى السلك الإداري "المتوسط" خلال الفترة الثانية، خاصة أن الدولة المغربية عرفت توسعاً في أجهزتها الإدارية سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى القطاع العام منذ بداية الستينيات^(١٥٩)، كما أن تحديد التشكيلات الحكومية منذ منتصف الستينيات قوى من تسلل "الفئة" الإدارية إلى المناصب الحكومية^(١٦٠)، يتجلى ذلك بشكل واضح إذا ما استحضرننا نسبة الوزراء المنتمين إلى قطاع الوظيفة السامية التي شكلت نسبة ١٣,٤٪، وشهدت تمثيلية مهمة خلال المرحلة الثانية (١٩٦٥-١٩٧٤).

وعلى الرغم من عودة مشاركة الأحزاب السياسية في حكومة ١٠ أكتوبر ١٩٧٧، فإن ظاهرة "استيظاف" السلطة السياسية^(١٦١) (La fonctionnarisation du pouvoir politique) من قبل الموظفين السامين ظلت مستقرة، حيث أصبحت أهم المرافق الوزارية في يد التكنوقراطيين (المالية، والفلاحة، والتجارة والصناعة والتخطيط...) ^(١٦٢).

ويمكن تفسير الحضور الكبير للموظفين السامين في الحياة السياسية المغربية بالتغيير في طرق تجنيد النخبة الوزارية، بحيث أصبحت نسبة مهمة من أعضائها تصل إلى المناصب الوزارية، ليس نتيجة تقديمها لخدمات وطنية أو مواقف سياسية، أو استناداً إلى نتائج انتخابية، بل أصبح المنصب الوزاري من

(١٥٩) راجع كلاً من:

- الناصري محمد، المرجع نفسه، ص ٥٣.

- BERDOUZI Mohammed, Problèmes d'interprétation et fondements conceptuels des approches Anglo-Américaines concernant le Maroc, Thèse de doctorat d'Etat en droit public, université Mohamed V., Rabat, 1987, pp.183-192.

(١٦٠) واتربروري جون، المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

(١٦١) تعني هذه الظاهرة ازدياد دور الموظفين السامين داخل المؤسسات السياسية.

(١٦٢) الدغيمر، حسن، المرجع نفسه، ص ٥٤.

بين مناصب الوظيفة العمومية عامة، قد تساهم الترقية الإدارية في الوصول إليه^(١٦٣)، وأصبحت بذلك الإدارة في وعي النخبة، المجال الفعال والمفضل لتجديد المتطلعين للوصول إلى المؤسسات السياسية^(١٦٤)، بل أكثر من ذلك أصبحت النمطية الإدارية سمة باقي النخب السياسية الأخرى، وأضحت النزعة الإدارية عامة وكاسحة في النسق السياسي المغربي^(١٦٥).

وبذلك يعتبر المغرب من الدول التي تعرف مشاركة كبيرة للموظفين الإداريين في التشكيلات الحكومية على غرار العديد من الأنظمة، كتونس التي شكل فيها قطاع الوظيفة العمومية كمصدر لتجديد الوزراء نحو ٣٨,٧٪ منذ الاستقلال إلى غاية ١٩٨٧^(١٦٦)، وحافظ قطاع الوظيفة العمومية على المرتبة نفسها خلال التسعينيات^(١٦٧)، وفرنسا التي لا تنعت فقط بجمهورية "التلاميذ النجباء" بل أيضاً "بجمهورية الموظفين" (République des fonctionnaires)^(١٦٨)، حيث شكل الوزراء المنحدرون من الوظيفة العمومية خلال الجمهورية الخامسة نسبة ٤٨,٥٪^(١٦٩).

وتعتبر هذه النسب ترجمة واضحة عن أهمية النخبة الإدارية في كثير من الأنظمة السياسية، وإن كانت الأسباب وراء صعودها تختلف بحسب خصوصية كل نظام.

(١٦٣) قرنفل، حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(١٦٤) ساعف، عبد الله، النخب المغربية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ٦٤.

(١٦٥) راجع بخصوص هذه النقطة المراجع التالية:

- SEHIMI Mustapha, Les élites parlementaires: Continuité ou renouvellement?

op.cit., pp.95-113.

- CLAISSE Alain, Elections communales et législatives au Maroc (10 juin 1983, 14 septembre et 2 octobre 1984), A.A.N., C.N.R.S., 1985, pp. 631-668.

- BOUJEMAA Redouane, Ibid., p. 285.

- BENHADDOU Ali, Ibid., pp. 72-80.

(١٦٦) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ص ٤٤-٤٥.

(١٦٧) سرايب، نور الدين، المرجع نفسه، ص ٤٨.

ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid., p. 28.

(١٦٨)

CABANNES Jean, Ibid., p. 121.

(١٦٩)

وعرف قطاع الهندسة مشاركة مهمة، حيث مثل المهندسون نحو ١٣,٤٠٪ طيلة الحياة السياسية المغربية، وكان أكبر حضور لهم خلال المرحلة الثانية (١٩٦٥-١٩٧٤)، بنسبة ١٧,٨١٪ (الجدول رقم ١٥)، وهي المكانة نفسها التي احتلها قطاع الهندسة كخلفية مهنية للوزراء التونسيين^(١٧٠)، على عكس ما عرفه المنحدرون من هذا القطاع من تمثيلية كبيرة داخل التشكيلات الحكومية المصرية خلال الستينيات والسبعينيات^(١٧١).

وتعود هيمنة القطاع العام أيضاً، إلى تجنيد الأساتذة الذين وصلت نسبة تمثيلهم إلى نحو ١٨,٢١٪، وارتفعت خصوصاً منذ منتصف السبعينيات، بحيث بلغت نسبة تمثيلهم داخل التشكيلات الحكومية إلى نحو ٢٩,٣٧٪، وكانت أغلبية الأساتذة تنتمي إلى السلك الجامعي، الذي اعتبر مصدراً مهنيّاً مهماً لتجنيد الوزراء المغاربة، على غرار ما عرفته بعض الدول، كمصر التي شكل فيها السلك الجامعي أكبر مصدر لتجنيد أفراد النخبة الوزارية المصرية خلال السبعينيات، بنسبة ٣٥,١٠٪^(١٧٢)، وفرنسا بين سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٦، التي وصلت فيها نسبة مشاركة الأساتذة في التشكيلات الحكومية إلى نحو ٣٠٪^(١٧٣).

وشكلت باقي قطاعات القطاع العام نسبة ضعيفة؛ راوحت بين ٦,٨٧٪ بالنسبة للأطباء العموميين، و ٢,٠٦٪ بالنسبة للقضاة، في حين لم يمثل الجيش كمصدر لتجنيد النخبة الوزارية المغربية سوى ٢,٧٥٪ طيلة الحياة السياسية المغربية.

يتضح - إذاً - هيمنة القطاع العام كخلفية مهنية لوزراء مغرب الاستقلال؛ هيمنة تطورت واتسعت من فترة لأخرى، شكلت فيها الوظيفة العمومية أعلى تمثيلية بشكل يجعل الطابع الإداري طاغياً في التشكيلات الحكومية.

(١٧٠) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٤.

(١٧١) HENRY Moore Clement, La nouvelle technocratie égyptienne, Revue Maghreb, n° 73, 1976, pp. 41-52.

(١٧٢) الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ١٦٢.

CABANNE Jean, Ibid., p. 123.

(١٧٣)

جدول رقم ١٥: المناصب الأصلية للوزراء من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المراحل ← المنصب الأصلي ↓	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	وزراء جميع المراحل
موظف متوسط	٨	٢٠	٩	١٣	٥٠
مهندس	٦	١٣	٩	١١	٣٩
أستاذ	٥	٦	٨	٣٤	٥٣
موظف سامي	١٣	٩	٦	١١	٣٩
طبيب عمومي	٥	٦	٣	٦	٢٠
معلم	٣	٧	—	—	١٠
قاضي	١	٣	٢	—	٦
ضابط	٦	١	١	—	٨
المجموع	٦٢,٦٧/٤٧	٨٩,٠٤/٦٥	٧٩,١٧/٣٨	٧٨,٩٠/٧٥	٧٧,٣٢/٢٢٥
محام	١٤	٣	٥	٩	٣١
صحفي	٧	١	١	٣	١٢
تاجر	٤	٣	٣	٦	١٥
طبيب خاص	١	—	—	١	٢
صيدلي	١	—	—	—	١
المجموع	٣٦ / ٢٧	٩,٥٩ / ٧	١٨,٧٥ / ٩	٢٠ / ١٩	٢١,٣ / ٦٢
دون معلومات	١	١	١	١	٤
مجموع الوزارات	١٠٠ / ٧٥	١٠٠ / ٧٣	١٠٠ / ٤٨	١٠٠ / ٩٥	١٠٠ / ٢٩١

الفقرة الثانية - محدودية تمثيلية القطاع الخاص:

مثل القطاع الخاص كمصدر لتجنيد النخبة الوزارية في المغرب نسبة ضئيلة، تراجعت بشكل تدريجي من مرحلة لأخرى، من ٣٦٪ خلال المرحلة الأولى إلى ٩,٥٩٪ المرحلة الثانية، إلى ١٨,٧٥٪ خلال المرحلة الثالثة، لتستقر خلال التسعينيات في نسبة ٢٠٪ (الجدول رقم ١٥).

فعدد الوزراء المنحدرين من وظائف القطاع الخاص لم يتجاوز نسبة ٢١,٣٠٪؛ مما يعني أن هذا القطاع شكل مجالاً ثانوياً في تجنيد النخبة الوزارية، خاصة في السنين الأخيرة، عكس ما عرفه المغرب خلال القرن التاسع عشر، حيث شهد الأعضاء المنتمون إلى القطاع الخاص مشاركة مهمة داخل جهاز المخزن^(١٧٤).

وداخل القطاع الخاص، نجد تمثيلية مهيمنة لقطاع المحاماة، الذي شارك بنسبة ٥٠٪ طيلة الحياة السياسية المغربية (نسبة خاصة بالقطاع الخاص)، وعلى الرغم من تراجع نسبة تمثيله، فإنه ظل على رأس المهن الحرة الممثلة^(١٧٥)، وقد شكل المحامون خلال المرحلة الأولى نحو ١٨,٦٧٪، ويعود ذلك إلى مشاركة رجال الحركة الوطنية في التشكيلات الحكومية خلال هذه الفترة، لكون المحاماة شكلت لهم جاذبية كسبيل للدفاع عن الحقوق والنضال السياسي، وعادت نسبة المحامين للارتفاع منذ منتصف السبعينيات، بعد أن عرفت تراجعاً خلال المرحلة الثانية، وهي نتيجة موضوعية بالنظر إلى مشاركة وزراء حزبيين خاصة منذ ١٩٩٨، لكون المحاماة تعتبر إحدى أهم قطاعات تجنيد النخبة الحزبية^(١٧٦).

(١٧٤) الشابي، مصطفى، النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٣٣.
(١٧٥) ازنيدير، عبد العالي، دراسة حول المحامين بالمغرب، هيئة المحامين بالرباط (نموذجاً)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٦-١٩٩٧، ص ص ٢٥-٥٣.

(١٧٦) صميم، عمر، المرجع نفسه، ص ٤٠.

والمكانة نفسها احتلها قطاع المحاماة كخلفية مهنية للوزراء التونسيين إلى حدود سنة ١٩٨٧ بنسبة ٨,٧٥٪^(١٧٧)، في حين عرف هذا القطاع تمثيلاً ضعيفاً خلال الجمهورية الفرنسية الخامسة، بعد أن كانت تنعت الجمهورية الثالثة "بجمهورية المحامين والأطباء"^(١٧٨).

أما الصحافة، فشكّلت القطاع الذي عرف أكبر تراجع؛ من ٩,٣٣٪ خلال المرحلة الأولى إلى نسبة ٣,١٦٪ خلال المرحلة الأخيرة، فتمثيلية الصحافيين في التشكيلات الحكومية ظلت ضعيفة، شأنها شأن الطب والصيدلة.

وظلت أيضاً مشاركة الوزراء المنحدرين من قطاع التجارة ضعيفة، فعلى الرغم من الوتيرة السريعة التي عرفتتها سياسة الخصوصية منذ التسعينيات واستفادة البورجوازية الكبرى، فإن تمثيليتها داخل التشكيلات الحكومية بقيت محدودة، بشكل يفسر تفضيلها الاستفادة من "الغنائم" الاقتصادية عوض "المزايا" السياسية، التي وجهت نحو نخبة سياسية لإدماجها في التسيير الحكومي.

الفرع الثاني دور التجربة المهنية

تحيلنا المعطيات البيوغرافية للوزراء المغاربة على التساؤل عن مدى أهمية التجربة المهنية في التجنيد الحكومي، وهو ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الفرع.

الفقرة الأولى – عدد الوظائف قبل المنصب الوزاري:

يمثل الوزراء الذين تقلدوا ثلاث وظائف فأكثر نحو ٥٤,٦٧٪؛ أي أزيد من نصف الوزراء المغاربة، وهي نسبة تدل على أهمية تعدد الوظائف في الوصول

(١٧٧) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٤.

ANTONI Pascale, ANTONI Jean-Dominique, Ibid., p. 29.

(١٧٨)

إلى المنصب الحكومي، وقد ارتفعت تدريجياً عبر الزمن السياسي المغربي؛ من ٤٤٪ خلال المرحلة الأولى، إلى ٧٣,٩٧٪ خلال المرحلة الثانية إلى نسبة ٥٢,٠٨٪ خلال المرحلة الثالثة، لتستقر خلال التسعينيات في ٤٩,٤٨٪ (الجدول رقم ١٦).

بالمقابل شكل الوزراء الذين شغلوا وظيفة واحدة نحو ٢٠,٩٦٪، أغلبهم شاركوا في حكومات المرحلة الأولى، بنسبة ٣٤,٢١٪، بحيث كانت النخبة المغربية في غالبيتها "شابة".

جدول رقم ١٦: عدد الوظائف المهنية التي تولاها الوزراء

قبل المنصب الوزاري بين ١٩٥٥ – ٢٠٠٠

المرحله الأولى		المرحله الثانية		المرحله الثالثة		المرحله الرابعة		وزراء جميع المراحل		المراحل ← عدد الوظائف ↓
٢٦	٪٣٤,٧٧	٥	٪٦,٨٥	٨	٪١٦,٦٧	٢٢	٪٢٣,١٦	٦١	٪٢٠,٩٦	وظيفة واحدة
١٤	٪١٨,٦٧	١٢	٪١٦,٤٤	١٤	٪٢٩,١٦	٢٥	٪٢٦,٣١	٦٥	٪٢٢,٣٤	وظيفتان
١٤	٪١٨,٦٧	١٢	٪١٦,٤٤	١١	٪٢٢,٩١	١٨	٪١٨,٩٥	٥٥	٪١٨,٩	ثلاث وظائف
١١	٪١٤,٦٧	١٩	٪٢٦,٠٣	١٠	٪٢٠,٨٣	٨	٪٨,٤٢	٤٨	٪١٦,٥	أربع وظائف
٨	٪١٠,٦٦	٦	٪٨,٢٢	٢	٪٤,١٧	٧	٪٧,٣٩	٢٣	٪٧,٩	خمس وظائف
—	—	١٧	٪٢٣,٢٨	٢	٪٤,١٧	١٤	٪١٤,٧٤	٣٣	٪١١,٣٤	أزيد من خمس وظائف
٢	٪٢,٦٦	٢	٪٢,٧٤	١	٪٢,٠٨	١	٪١,٠٥	٦	٪٢,٠٦	دون معلومات
٧٥	٪١٠٠	٧٣	٪١٠٠	٤٨	٪١٠٠	٩٥	٪١٠٠	٢٩١	٪١٠٠	المجموع

تدل هذه النسب بشكل قاطع على ضرورة المرور من العديد من الوظائف لاكتساب "سمعة نخبية"، وصفات تؤهل لشغل المنصب الوزاري، ويبدو أن هذا المتغير لا يتأثر بمشاركة الوزراء المنتمين سياسياً حيث ظلت نسبته مستقرة.

وتعتبر هذه النتيجة موضوعية؛ نظراً للبنية الأوليغارشية الطاغية في مختلف التنظيمات والمؤسسات السياسية المغربية، وبذلك فإن نسبة الوزراء الذين انتقلوا مباشرة من وظائفهم الأصلية إلى المناصب الوزارية ضئيلة جداً، بحيث لم تتجاوز ٦١ وزيراً بنسبة ٢٠,٩٦٪، أغلبهم شارك في المرحلتين الأولى والثانية (الجدول رقم ١٦)؛ مما يعني أن الوظيفة الأصلية لا تعتبر منفذاً للمنصب الوزاري إلا استثناءً^(١٧٩)، وهي الخاصية نفسها التي عرفتھا مصر - مثلاً - خلال السبعينيات^(١٨٠).

الفقرة الثانية - مدة التجربة:

شكل الوزراء الذين اكتسبوا تجربة مهنية قبل الوصول إلى المنصب الوزاري نسبة مهمة، فأزيد من ثلثي الوزراء تتجاوز تجربتهم المهنية خمس سنوات بنسبة ٩٤,١٦٪.

وقد ارتفعت نسبة التجربة الوظيفية (أزيد من خمس سنوات) من مرحلة لأخرى، فبعد أن سجلت ٨٢,٦٦٪ خلال المرحلة الأولى، و٩٤,٥٢٪ خلال المرحلة الثانية، انتقلت خلال المرحلتين الثالثة والرابعة إلى نسبة ١٠٠٪ (الجدول رقم ١٧)، بل إن الذين قضوا في تجربتهم المهنية أزيد من عشر سنوات، يصل عددهم إلى ٢١٨ وزيراً بنسبة ٧٥,٩٥٪، فأزيد من ثلثي الوزراء قضوا أكثر من ثلث عمرهم المهني في السلك البيروقراطي قبل الوصول إلى المنصب الوزاري.

(١٧٩) المسعودي، أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٨٠) الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ص ١٦٢-١٦٣.

جدول رقم ١٧: التجربة المهنية للوزراء المغاربة قبل التجنيد الحكومي
من ١٩٥٥ إلى ٢٠٠٠

المراحل ← مدة التجربة ↓	المرحلة الأولى ٦٤-٥٥		المرحلة الثانية ٧٤-٦٥		المرحلة الثالثة ٩١-٧٥		المرحلة الرابعة ٢٠٠٠-٩٢		وزراء جميع المراحل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
من سنة إلى ٥ سنوات	١١	٪١٤,٦٦	٢	٪٢,٧٤	-	-	-	-	١٣	٪٤,٤٦
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢٧	٪٣٦	٢٢	٪٣٠,١٣	٣	٪٦,٢٥	١	٪١,٠٥	٥٣	٪١٨,٢١
من ١٠ إلى ١٥ سنة	١٦	٪٢١,٣٤	٣٢	٪٤٣,٨٣	٢١	٪٤٣,٧٥	١٧	٪١٧,٩	٨٦	٪٢٩,٥٥
من ١٥ إلى ٢٠ سنة	٩	٪١٢	٨	٪١٠,٩٦	١١	٪٢٢,٩١	١٩	٪٢٠	٤٧	٪١٦,١٦
من ٢٠ إلى ٢٥ سنة	٧	٪٩,٣٤	٣	٪٤,١٤	١٣	٪٢٧,٠٨	٢٢	٪٢٣,١٦	٤٥	٪١٥,٤٦
أزيد من ٢٥ سنة	٣	٪٤	٤	٪٥,٤٨	-	-	٣٦	٪٣٧,٩	٤٣	٪١٤,٧٨
دون معلومات	٢	٪٢,٦٦	٢	٪٢,٧٤	-	-	-	-	٤	٪١,٣٨
المجموع	٧٥	٪١٠٠	٧٣	٪١٠٠	٤٨	٪١٠٠	٩٥	٪١٠٠	٢٩١	٪١٠٠

بالمقابل انحصرت نسبة الوزراء الذين لهم تجربة مهنية محدودة، لا تتجاوز خمس سنوات في ٪٤,٤٧، وهذا يعني أن المغرب عرف نسبة محدودة من ذوي الخبرة المهنية القصيرة، بل إن هذا الصنف من الوزراء سار في الانقراض منذ المرحلة الثالثة. فالوزراء المغاربة - إذاً - من "المحترفين مهنيًا"، يملكون تجربة وظيفية مهمة قبل الدخول إلى التشكيلات الحكومية، مما يدل على أهمية هذا المعطى في تجنيد النخبة الوزارية.

ولا تقتصر أهمية التجربة الوظيفية في التجنيد الحكومي على المغرب فقط بل تشمل دولاً أخرى، نذكر منها تونس التي سجل فيها إلى حدود ١٩٨٧ نسبة ضئيلة جداً من الوزراء الذين لم تكن لهم تجربة مهنية طويلة، لا تتجاوز ١,٤٥٪^(١٨١)، ثم مصر التي عرفت خلال السبعينيات نسبة ٤٢٪ من الوزراء الذين قضوا أكثر من ثلثي حياتهم العملية في الوظائف الإدارية، قبل الوصول إلى المنصب الوزاري^(١٨٢).

يمكن القول: إنه لا يمكن نفي دور التجربة المهنية في التجنيد الوزاري، حيث تقلد وظائف مهمة واكتساب تجربة مهنية طويلة وناجحة، تجعل الشخص يكتسب معرفة كبيرة بدواليب التسيير الإداري، ونسج علاقات شخصية مع مختلف أعضاء النخب الأخرى، ويدعم هذه الفكرة بشكل أكبر نسبة التناسب المهمة بين التخصص الوظيفي والمنصب الوزاري^(١٨٣).

وخلاصة القول: إن الدور المهم لعدد الوظائف ومدة التجربة المهنية في تجنيد النخبة الوزارية، دليل على أهمية التدرج والتسلسل للوصول إلى المنصب الوزاري وضرورة الخضوع للسلك "الأوليغارشي" سواء الإداري أو السياسي.

(١٨١) الشرفي، منير، المرجع نفسه، ص ٤٣.

(١٨٢) الجمل، مایسة، المرجع نفسه، ص ١٦٦.

(١٨٣) المسعودي، أمينة، المرجع نفسه، ص ١٤٦.

خاتمة

يتضح من مختلف المؤشرات أن نسبة التغيير في النخبة الوزارية ظلت محدودة، ولا سيما ما يتعلق بالسن والخلفتين التعليمية والمهنية، حيث عنصر الثبات هو المميز لأغلب التشكيلات الحكومية، على الرغم من التغيرات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب خلال التسعينيات، ويبدو أن الخلفية الجغرافية للنخبة الوزارية، هو المعطى الوحيد الذي أثرت فيه هذه الأخيرة، حيث شهد اتساعاً في تمثيل أقاليم المملكة، وترجع أخرى جديدة على نسب التمثيل.

وعلى الرغم من أن خصائص النخبة الوزارية المغربية لا تختلف كثيراً عن نظيرتها في دول أخرى، كتونس ومصر وفرنسا، فإن الكثير منها يبدو متماشياً مع استراتيجية الحكم في المغرب، القائمة على استقطاب نخب موالية وإدماجها، قادرة على ترجمة الخيارات الملكية على أرض الواقع.

